وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة

مُذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيّل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

مُمَارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر الأغواط

من إعداد الطالب:
– قنـان عبد القادر

الأستاذ المشرف:
أ.د – طيبي حمزة

لجنة المُناقشة

- د. سعيداني محمد سعيد	أستـاذ	رئـيسًـا
- أ.د طيبي حمزة	أستـاذ التعليم العالي	مُقـــررا
- أ. مخلوفي عزوز	أستـاذ	مُمتحـنا

محضر رقم: 03/م/2025 بتاريخ: 2025/06/11

السنة الجامعية 2025/2024

شُكـر وتقديـــر

يتقدَّم الطلب بأسمى عبارات التقدير والشكر إلى:

الأستاذ الدكتور الفاضل والمحترم **طيّبي حمزة**، الذي ساعدني في إنجاز هذه المذكرة وعلى تشجيعاته ونصائحه القيّمة ومساعدته الدائمة لي رغم إنشغالاته الخاصَّة.

فلكَ دكتورنا أسمى عبارات الإحترام والتقدير

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي قبولهم مناقشة مذكرتنا.

الطالب: قنان عبد القادر

الإهـــــداء

إلى والديَّ الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي كلٌّ بإسمه.

إلى جميع موظفي وعمّال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعُلوم التسيير بجامعة عمَّار ثليجي الأغواط.

إلى جميع الأصدقاء.

وكل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل

الطالب: قنــان عبد القادر

مُلخص الدراسة:

تُعالج هذه المذكرة موضوع التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية من خلال دراسة تطبيقية على مؤسسة بريد الجزائر وحدة ولاية الأغواط، حيث تُبرز أهمية هذا النشاط الرقابي في تحسين أداء المؤسسة وضمان الامتثال للقوانين والتنظيمات. يهدف التدقيق الداخلي إلى تقييم فعالية العمليات، تعزيز الرقابة، والحد من المخاطر، كما يشكل أداة مساعدة في اتخاذ القرارات الإدارية. توضح الدراسة الفروقات الجوهرية بين التدقيق الداخلي والخارجي، وأنواعه حسب النطاق والتوقيت والإلزام، وتبين المبادئ التي يقوم عليها كالموضوعية والاستقلالية.

في الجانب التطبيقي، تم تحليل واقع مؤسسة بريد الجزائر ووحدة الأغواط من حيث الهيكل التنظيمي، طبيعة الخدمات المقدمة، وطبيعة الموارد البشرية، مع التركيز على مدى نجاعة تطبيق آليات التدقيق الداخلي، كشفت المعاينة الميدانية عن وجود نقائص في التكوين، ضعف فعالية تقارير التدقيق، وعدم استغلالها بالشكل المطلوب لتحسين الأداء العام. كما تبين وجود فجوة بين ما تنص عليه النصوص التنظيمية وما يُطبق فعليًا على مستوى الوحدة. خلصت الدراسة إلى أن تفعيل التدقيق الداخلي بشكل إحترافي يتطلب إرادة تنظيمية، تأهيل العنصر البشري، وتوفير أدوات عمل فعّالة، ما يسهم في ترسيخ ثقافة الرقابة والشفافية داخل المؤسسات المالية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، المؤسسات المالية، بريد الجزائر، الرقابة.

Summary :

This memorandum addresses the subject of internal audit in Algerian financial institutions through an applied study on the Algerian Post Corporation, the Wilayat State Unit, where the importance of this supervisory activity is highlighted in improving the performance of the institution and ensuring compliance with laws and regulations. The internal audit aims to assess the effectiveness of operations, enhance control, and reduce risk, as it is an assistant tool in making administrative decisions. The study shows the fundamental differences between internal and external audit, and its types according to the range, timing and obligatory, and show the principles on which it is based on objectivity and independence.

On the applied side, the reality of the Algeria Post Corporation and the Laghouat Unit in terms of the organizational structure, the nature of the services provided, and the nature of human resources, with a focus on the efficacy of the application of internal audit mechanisms, the field inspection revealed the existence of deficiencies in training, the weak effectiveness of the audit reports, and the lack of exploitation in the required way to improve the general performance. It also shows a gap between what is stipulated in the organizational texts and what is actually applied at the unit level. The study concluded that activating internal audit in a professional manner requires organizational will, qualifying the human element, and providing effective work tools, which contributes to the consolidation of the culture of supervision and transparency within the Algerian financial institutions.

Keywords: audit, financial institutions, Algeria Post, censorship.

الفهـــرس

الفهـــــرس

الموضوع	الصفحة
مُلخص الدراسة	01
الفهرس	02
قائمة الجداول والأشكال	05
مقدمة	07
– **الفصل الأوَّل: الإطار النظري للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية**	12
مقدمة الفصل الأوَّل	13
المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتدقيق في المؤسسات المالية الجزائرية	14
المطلب الأول: تعريف وأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية	14
الفرع الأوَّل: تعريف التدقيق الداخلي	14
الفرع الثَّاني: أهمية التدقيق الداخلي	16
المطلب الثاني: أنواع التدقيق في المؤسسات المالية الجزائرية	17
الفرع الأوَّل: من حيث نطاق التدقيق	17
الفرع الثَّاني: من حيث مدى الفحص	18
الفرع الثالث: التدقيق من حيث درجة الإلزام	19
الفرع الرابع: من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات	19
الفرع الخامس: من حيث توقيت عملية التدقيق	20
المطلب الثالث: الفرق ما بين التدقيق الداخلي والخارجي في المؤسسات المالية الجزائرية	20
المبحث الثاني: خصائص وأهداف التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية	23
المطلب الأول: خصائص التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية	23
المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية	24
الفرع الأوَّل: أهداف التدقيق الداخلي	24
الفرع الثَّاني: مبادئ التدقيق الداخلي	27
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية (القوانين والإجراءات)	28
الفرع الأوَّل: مفهوم ميثاق التدقيق الداخلي	29

الفرع الثَّاني: أهَمِيَّة ميثاق التدقيق الداخلي	29
الفرع الثالث: الهيئات المعنية بوضع ومُتابعة القواعد الإحترازية البنكية في الجزائر	30
خُلاصة الفصل الأوَّل	33
– **الفصل الثَّاني: الإطار التطبيقي للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط 2025/2024**	34
مقدمة الفصل الثَّاني	35
المبحث الأول: لمحة عن المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة بريد الجزائر ووحدة الأغواط)	36
المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة	36
الفرع الأوَّل: التعريف بمؤسسة بريد الجزائر	36
الفرع الثَّاني: تحليل رمز وشعار المؤسسة	36
المطلب الثَّاني: تنظيم مؤسسة بريد الجزائر ومهامها	37
الفرع الأوَّل: تنظيم مؤسسة بريد الجزائر	37
الفرع الثَّاني: مهام مؤسسة بريد الجزائر	37
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر ووحدة بريد الأغواط	39
المطلب الأوَّل: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر	39
الفرع الأوَّل: المستوى الأول	40
الفرع الثَّاني: المستوى الثاني	41
المطلب الثَّاني: الهيكل التنظيمي لمديرية وحدة بريد الأغواط	42
المبحث الثالث: الخدمات التي تقدمها مكاتب وحدة بريد الأغواط ومواردها البشرية	46
المطلب الأوَّل: الخدمات التي تقدمها مكاتب وحدة بريد الأغواط	46
الفرع الأوَّل: الخدمات المالية	46
الفرع الثَّاني: خدمات بريدية	46
الفرع الثالث: الخدمات المقدمة لفائدة الغير	47
الفرع الرابع: عرض الخدمات البريدية	47
المطلب الثَّاني: الموارد البشرية بمؤسسة بريد الجزائر وحدة بريد الأغواط	49
خُلاصة الفصل الثَّاني	53
الخاتمة.	54
قائمة المصادر والمراجع	57

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر	39
02	الهيكل التنظيمي لمديرية وحدة بريد الأغواط	42

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يُوضّح طريقة عرض الخدمات البريدية	47
02	جدول يوضّح تطور عدد العاملين من سنة 2018 إلى غاية 2024	49
03	جدول يوضّح نوعية العاملين بالمؤسسة	49
04	جدول يُوضِّح المتقاعدين من سنة (2018) إلى غاية (2024)	50
05	جدول يُوضِّح تركيبة العاملين من حيث الجنس والمستوى الدراسي ونوع العقد المبرم	50
06	جدول يُوضّح تركيبة العاملين من حيث المستوى الدراسي	51
07	جدول يُوضِّح تركيبة العاملين من حيث نوع العقد المبرم	51
08	جدول يُوضِّح تكوين الموارد البشرية بالمؤسسة	52

مقدمـــــــة

01 – تقديم عام:

إتَّسمت السنوات الأخيرة في القرن الماضي وفي مطلع القرن الواحد والعشرين بالعديد من التطوّرات والتحوّلات في العلاقات الإقتصادية وإتجاهاتها، وأمام تنامي وشمولية أنشطة التجارة والإستثمار والتبادل التجاري بين مُختلف الدول إتَّسع نشاط الأسواق المالية والمؤسسات، فأزال بذلك القيود والعوائق الإقتصادية وتخطَّى حتَّى الحدود الجغرافية، ونظرًا لأنَّ المُحاسبة تُعتبر وسيلة للإتصال فإنَّ القواعد المُحاسبية التي تعكس الإطار الإقتصادي القانوني للعمليات التجارية لم يُصبح بإمكانها تلبية الطموحات الجديد للمتعاملين ولا تحقيق عدالة في المقارنة بين مُختلف المؤسسات، ذلك لأنَّ النظام المُحاسبي للمؤسسات يختلف من حيث المحتوى والتطبيق من دولة لأخرى وهو ما سيُؤدّي بالضرورة إلى عدم الفهم والخلط في المعلومات وما توحي إليه من دلالات.

من هنا فإنَّ الجزائر وعلى غِرار معظم الدول النامية قد شقَّت طريقها نحو تبنّي المعايير المُحاسبية الدولية إسترشادًا بها وبناءً على طلب مُنظمي المحاسبة في هاته الدول مواكبةً للتغيّرات العصرية وتماشيًا مع الإجماع الدولي وذلك بتطبيق نظام مُحاسبي مالي بدايةً من سنة (2010) الذي يُعدُّ إلزاميًا على كُلّ هيئة أو كيان يدخل ضمن مجال التطبيق.

وتُعَدُّ المؤسسات المالية أحد الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الوطني وضمان استقراره، حيث تضطلع بوظائف حيوية تشمل تعبئة المدخرات، تمويل الأنشطة الاقتصادية، وضمان انسيابية المعاملات المالية، وفي ظل تعقيد البيئة الاقتصادية وتزايد التحديات المرتبطة بالشفافية والمساءلة، برزت وظيفة التدقيق الداخلي كأداة محورية لتعزيز الحوكمة الرشيدة، وضمان الامتثال للأنظمة والتشريعات، والكشف المبكر عن مواطن الخلل والمخاطر.

حيث تستطيع وظيفة التدقيق الداخلي أن تُساهم في تصميم نظام الرقابة الداخلية، تطوير سيطرة الإدارة على الشركة، المُساهمة في تقييم وإدارة المخاطر وحماية وقياس كفاءة إستخدام الموارد المُتاحة وتقييم الأداء المالي، وبالتالي المُساعدة في تحقيق أقصى درجات الكفاءة المالية والإقتصادية.

وإنّ التدقيق الداخلي لم يعُد مجرد نشاط رقابي تقليدي، بلْ أصبح جُزءًا من منظومة الإدارة الإستراتيجية، يُسهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز ثقافة الوقاية من الفساد وسوء التسيير، لا سيما في المؤسسات العمومية ذات الطابع المالي، مثل مؤسسة *بريد الجزائر*، التي تمثل نموذجًا فريدًا يجمع بين الطابع الإداري والوظيفة المالية.

02 – أهميَّة الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها تُسلّط الضوء على قطاع حيوي يشهد تطورًا مُتسارعًا، وتُقدّم مقاربة تحليلية نقدية حول واقع التدقيق الداخلي في مؤسسة عمومية مالية، في ظل التوجهات الوطنية نحو ترسيخ مبادئ الحوكمة ومحاربة الفساد.

03 – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والعملية، يمكن إجمالها فيما يلي:

– إستكشاف أثر التدقيق الداخلي في تعزيز الشفافية، الوقاية من الفساد، وترشيد استخدام المال العام في القطاع المالي العمومي.

– تحديد موقع التدقيق الداخلي ضمن هيكل الحوكمة المؤسسية لبريد الجزائر، ومدى تكامله مع آليات الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

– إبراز دور التدقيق الداخلي داخل المؤسسات البريدية الجزائرية خاصَّة مؤسسة بريد الجزائر بولاية الأغواط.

04 – أسباب إختيار الموضوع:

وعن أسباب إختياري للموضوع، فيتعلق الأمر بدافعين ولسببين، سبب ذاتي وآخر موضوعي، فبالنسبة للسبب الذاتي فيتعلق الأمر برغبتي الملحَّة لمعرفة دور ممارسة التدقيق الداخلي في تطوير المؤسسات الاقتصادية وخاصَّة مؤسسة بريد الجزائر، أمَّا السبب الثَّاني فهو موضوعي والذي يرجع إلى إرتباط موضوع ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر بولاية الأغواط بالتخصص، كما يُعدُّ هذا الموضوع من المواضيع الحديثة نسبيًا والتي تحتلُّ مكانة هامَّة في الدراسات الإقتصادية خاصَّة المُعاصرة، هذا ما ولَّد لديَّ الرغبة في المُساهمة في هذا المجال.

05 – الصعوبات والعراقيل:

غير أنَّه وبطبيعة الحال قد إعترضتني الكثير من العقبات والصعوبات في إعداد هذا البحث، والتي لم تخرج عن إطار ما يواجهه أيّ باحث من صعوبات، من ضيقٍ للوقت، وشحّ للمراجع المتخصصة.

06 – إشكالية الدراسة:

من خلال موضوع دراستنا أرتأيتُ طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تُسهم ممارسة التدقيق الداخلي في تعزيز فعالية الرقابة والحوكمة المالية داخل مؤسسة بريد الجزائر بولاية الأغواط، وما مدى انسجام هذه الممارسة مع الأطر القانونية والتنظيمية والمعايير المهنية المعتمدة؟.

07 – فرضيات الدراسة:

إستنادًا إلى الإشكالية العامة للدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية كإجابات مبدئية يُسعى إلى إختبارها من خلال البحث، والتي تتمثَّل فيما يلي:

- الفرضية الأولى:

يُشكّل التدقيق الداخلي في مؤسسة بريد الجزائر أداة فعّالة لتعزيز الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المالي، إذا ما تم تفعيله وفق المعايير الدولية والممارسات المهنية السليمة.

- الفرضية الثَّانية

الإطار القانوني والتنظيمي المؤطر للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية يعاني من بعض النقص والقصور، مما يحدّ من فعالية هذا النشاط في الواقع العملي.

- الفرضية الثالثة:

تواجه مؤسسة بريد الجزائر صعوبات ميدانية في تطبيق آليات التدقيق الداخلي، تتعلق أساسًا بنقص التأهيل البشري، غياب الاستقلالية الوظيفية، وضعف تجاوب الإدارة مع تقارير المدققين.

- الفرضية الرابعة:

يُمكن تعزيز فعالية التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية العمومية الجزائرية، من خلال إصلاحات قانونية وهيكلية تُكرّس الاستقلالية والشفافية وتعزز ثقافة الرقابة والمسؤولية.

08 – منهج الدراسة:

فيما يتعلّق بمنهج دراستي المتَّبع، فنُشير إلى أنَّه لا يُمكن للباحث أن يصل إلى هدفه إذا لم يتبّع مناهج البحث العلمي التي تتماشى وموضوع بحثه، ولذلك فقد إتبعتُ في مذكرتي المنهج الوصفي الذي يتلاءم وموضوع دراستي بإعتباره منهج أساسي من خلال وصف ممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية، وذلك لإعطاء نظرة شاملة حول هذا التدقيق، كما إتبعتُ أيضًا المنهج التحليلي، بإعتباره من أكثر المناهج إستعمالًا في مجال العلوم الإقتصادية، لغرض إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

09 – خطَّة الدراسة:

أمَّا خطَّة دراستي فقد تمَّ تقسيم خطَّة بحثنا إلى فصلين حيث خُصص الفصل الأوَّل إلى بيان الإطار النظري للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية، والذي بدوره إنطوى على مبحثين المبحث الأوَّل نتطرق فيه إلى المفاهيم الأساسية للتدقيق في المؤسسات المالية الجزائرية، أمَّا المبحث الثَّاني نُعالج فيه خصائص وأهداف التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية.

وفي الفصل الثَّاني نتطرّق إلى الإطار التطبيقي للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط 2025/2024، والذي إحتوى بدوره ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأوَّل نتناول لمحة عن المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة بريد الجزائر ووحدة الأغواط)، أمَّا المبحث الثَّاني نتطرَّق فيه إلى الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر ووحدة بريد الأغواطا، أمَّا المبحث الأخير فنشير إلى الخدمات التي تقدمها مكاتب وحدة بريد الأغواط ومواردها البشرية.

وفيالخاتمة حاولنا تلخيص جُلمة من النتائج والإقتراحات.

الفصل الأوَّل:

الإطـــار النظري للتدقيق الداخلي في المؤسســات الماليـــة الجزائرية

تقديم وتقسيم:

يَلعب التدقيق الداخلي دورًا هامًّا في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية وكذا البنوك المالية، ولأن له أهمية كبيرة في اقتصاد الدول ونموها فقد لجأت إليه المنظمات المالية على مستوى الدول ومنها الجزائر، هذا لرفع قدرة المؤسسات في تتبع النقائص المالية ومحاولة ايجاد الحلول لها.

وللتدقيق تعاريف مختلفة لكنها في عمومها تتفق على أطر معينة ومحددة في إبراز الخطوط العريضة التي يعمل بها التدقيق في المنظومة المالية للدولة، كما أن له خصائص ومميزات تميزه عن بعض المصطلحات المحاسبية والمالية الأخرى، كما أن الدارس للتدقيق المحاسبي يجد أن لها أنواع وأهداف ومبادئ يسير وفقها، هذه المبادئ والأهداف قد تختلف من نوع لآخر وذلك حسب المعطيات والمحددات وكذلك حسب السند القانوني المنظم لها.

والتدقيق الداخلي المُحاسبي والمالي يكون ذو أهمية كبيرة في الميزان الاقتصادي للدولة إذا ما عالج وتدارك النقص في المؤسسات البنكية الوطنية، بحيث يعطيها مجالا واسعا لإيجاد حلول عملية للمشاكل التي تتخبط فيها.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية:

التدقيق له إطار عام يعمل وفقه وذلك بناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة، غير أن هذا التدقيق له تعريف خاص به لا يتعدَّاه الى غيره، كما أن له خصائص وأهداف وأهمية وكذلك مبادئ تحدد النظرة العامة التي من خلالها يعمل المدقق في الوثائق المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية والمالية للدولة.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية:

حيث نتناول من خلال هذا المطلب تعريف التدقيق المُحاسبي (فرع أوَّل)، ثُمَّ نتطرق إلى أهميَّته (فرع ثانٍ).

الفرع الأوَّل: تعريف التدقيق الداخلي:

يعرف التدقيق الداخلي بأنه علم وفن يقوم على مجوعة من الخصائص والفروض والمبادئ والذي يقوم بالفحص الإنتقادي المنهجي المستقل والمنظم للمعلومات المالية والمحاسبية والنظم والعمليات التي أنتجت تلك المعلومات بُغية إبداء رأي فني محايد حول صحة ومصداقية القوائم المالية في تقرير لكافة المتعاملين.[1]

تعددت التعاريف والمفاهيم التي جاء بها المؤلفون والمنظمات والجمعيات المهنية لمهنة التدقيق، وتأثرت بتغير الظروف الاقتصادية وهي مجموعة من التعاريف التي تناولت التدقيق وفيما يلي أهمها:

هو علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بعملية الفحص الإنتقادي للأنظمة والبيانات المالية.

هو علم يتمثل في مجموع من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب التي يمكن بواسطتها شخص مؤهل ومستقل لإبداء رأيه الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات المتعلقة بوحدة إقتصادية للواقع بدرجة معقولة في ظل المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للمهتمين بشؤون الوحدة الاقتصادية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل.

---

[1] بوعزة عبيد بشير وبوشيخي بوخرص، واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة سوناطراك–، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02، سنة 2022، ص 313.

يتمثل التعريف الحديث للتدقيق في أن التدقيق يمثل الإجراءات التي يتبعها شخص مستقل مؤهل محايد لتجميع وتقييم الأدلة الثبوتية حول معلومات مقيمة (معلومات عن طريق كميات أو مبالغ) تعود إلى منشأة معينة، وذلك لغرض القيام بأخذ القرار المناسب حول رأيه في درجة العلاقة الموجودة بين هذه المعلومات والأسس والقواعد التي يجب إتباعها من قبل المؤسسة وذلك للوصول إلى قرار نهائي حول هذه المعلومات المقيمة.

التدقيق هو كما ذكرته إحدى لجان جمعية المحاسبة الأمريكية بحيث عرفت التدقيق على أنه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقيمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل ذلك إلى الأطراف المعينة.

ومن التعاريف السابقة يمكن إستنتاج أن التدقيق المحاسبي هو عملية منتظمة تعتمد على المبادئ والأسس العلمية، وله دور أساسي في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة وذلك لتحسين أداء المؤسسة وتحقيق مردودية عالية.[1]

ويعرف أيضًا على أنه وظيفة يؤديها موظفين من مداخل الوحدة وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماته سليمة ودقيقة وكافية، ويوضح التعريف بان التدقيق الداخلي هو وظيفة تسند إلى موظفين تابعين للشركة يقوم بالتأكد من التطبيق الجيد للسياسات الموضوعة والتحقق من مدى فعالية إجراءات الرقابة المعتمدة.

وعرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي على انه وظيفية داخلية تابعة لإدارة الوحدة الاقتصادية لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسب لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو العمل على أحسن استخدام لمواردها بما يحقق الكفاية الإنتاجية للمنشاة"، أي أن التدقيق الداخلي هي وحدة اقتصادية تقوم بنشاط مستقل للتأكد من الاستخدام الجيد للموارد وبالكفاءة المطلوبة.[2]

---

[1] درقاوي إيمان وبوخاري حنان، أهمية المعلومة المالية في تفعيل دور التدقيق المحاسبي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة، التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2022/2021، ص 08.

[2] زهرة عباس ونجوى بن عويدة، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 03 العدد 04، السنة 2022، ص 16.

كما عرف التدقيق بأنه عملية منتظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن وتقويمها، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين النتائج والمعايير المقررة، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية. [1]

ومن خلال هذه التعاريف نلاحظ ان عملية التدقيق ترتكز على ثلاث نقاط اساسية هي:

- **الفحص:** هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها.
- **التحقق:** هو إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية كتعبير سليم لنتائج الاعمال خلال فترة معينة.
- **التقرير:** هو بلورة نتائج الفحص والتدقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم المستخدمي القوائم المالية.

من التعاريف المقدمة يمكن استخلاص تعريف شامل للتدقيق المالي والمحاسبي على أنه "التحقق الانتقادي المنتظم لأدلة وقرائن الاثبات لما تحتويه دفاتر وسجلات المؤسسة من بيانات في إطار مبادئ محاسبية متعارف عليها من خلال برنامج محدد مقدما بهدف ابداء الرأي الفني المحايد صدق وعدالة التقارير المالية لقراء ومستخدمي هذه التقارير".[2]

الفرع الثَّاني: أهمية التدقيق الداخلي:

يعتبر التدقيق وسيلة تخدم العديد من الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة وخارجها ولا يعتبر غاية بحد ذاته، حيث أن القيام بعملية التدقيق يجب أن تخدم العديد من الفئات التي تجد لها مصلحة من التعرف على عدالة المركز المالي للمؤسسة ومن بين هذه الأطراف:

أوَّلًا: إدارة المؤسسة:

يعتبر التدقيق مهما لإدارة المشروع (المؤسسة) حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات المستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المؤسسة.

---

[1] طبشي عبد الحليم وخويلدات محمد الأمين، مساهمة التدقيق المحاسبي في فعالية مراقبة التسيير دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة للفترة (2021-2022)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، فرع: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: تدقيق ومراقبة التسييـــر، ص 03.

[2] إلياس صالح وداودي إسلام، تحديات التدقيق المالي والمحاسبي في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2021/2020، ص ص 11 ، 12.

ثانيًا: المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:

يعتبر التدقيق ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في اتخاذ القرار منح قرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل.

ثالثًا: الجهات الحكومية:

تعتمد على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض ضرائب، منح القروض والدعم لبعض النشاطات بالإضافة إلى الاتحادات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المؤسسة وأي طرف أخر.[1]

المطلب الثاني: أنواع التدقيق في المؤسسات المالية الجزائرية:

يمكن تصنيف عملية تدقيق الحسابات إلى عدّة تبويبات وسنستعرض ذلك فيما يلي:

الفرع الأوَّل: من حيث نطاق التدقيق:

ينقسم التدقيق من حيث الحدود إلى التدقيق الكامل والتدقيق الجزئي

أوَّلًا: التدقيق الكامل (complète audit):

وهو التدقيق الذي يخول للمدقق إطار غير محدد للعمل الذي يؤديه. ولا يعني فحص كل عملية تمت خلال فترة محاسبية معينة، وإنما يخضع التدقيق للمعايير أو المستويات المتعارف عليها، ويتعين على المدقق في نهاية الأمر أن يقدم الرأي الفني المحايد عن مدى عدالة وصحة التقارير المالية ككل بغض النظر عن نقاط الفحص والمفردات التي شملتها اختباراته، حيث أن مسؤولياته تغطي جميع المفردات حتى تلك التي لم تخضع للفحص، ونلاحظ في هذه الحالة أن للمدقق الحرية في تحديد مفرداته التي تشملها اختباراته.

ثانيًا: التدقيق الجزئي (partial audit):

وهو التدقيق الذي يقتصر العمل فيه على قسم من الأقسام في المنشأة ويتم فحص السجلات المحاسبية الخاصة به.

أيّ أن التدقيق يتضمن وضع قيود على النطاق أو المجال، ويراعي أن الجهة التي تعين المدقق هي التي تحدد العمليات المطلوب تدقيقها على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المدقق

[1] طبشي عبد الحليم وخويلدات محمد الأمين، المرجع السابق، ص 05.

في مجال أو نطاق أو حدود التدقيق المكلف به، ولذلك يتطلب الأمر هنا وجود اتفاق كتابي (رسالة ارتباط يبين حدود التدقيق والهدف منه، حتى يتمكن المدقق من التقرير عن الخطوات التي اتبعت والنتائج التي توصل إليها كي لا ينسب إليه التقصير في القيام بشيء لم ينص عليه في الاتفاق).[1]

الفرع الثَّاني: من حيث مدى الفحص:

حيث ينقسم إلى:

أوَّلًا: التدقيق التفصيلي:

وهو التدقيق الذي كان سائدا في بداية عهد المهنة وفيه يقوم المدقق بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من أن جميع العمليات مقيدة بانتظام، وأنها صحيحة كما أنها خالية من الأخطاء والغش أو التلاعب ولذلك يناسب هذا التدقيق المنشآت الصغيرة، ولكن لا يناسب المنشآت الكبيرة لأنها ستؤدي إلى زيادة أعباء التدقيق فضلا عن تعارضه مع عاملي الوقت والتكلفة الذي يحرص المدقق على مراعاتها باستمرار.

ثانيًا: التدقيق الاختياري:

وهو التدقيق الذي يعتمد على المدقق بصحة وسلامة نظام الرقابة الداخلية ويتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أحد هذه الأساليب:

- التقدير الشخصي (العينات الكمية).
- علم الإحصاء (العينات الإحصائية).

واتباع المدقق لأحد هذه الأساليب يعتمد على الخبرة إلمام المدقق بالمفاهيم الإحصائية الهامة مثل: الوسط الحسابي، التشتت التوزيع الطبيعي، وكذا طرق اختيار العينات الإحصائية..... الخ.

ولذلك يعتبر التدقيق الاختياري هو الأساس السائد للعمل الميداني وأن التدقيق التفصيلي بمثل الاستثناء.[2]

---

[1] بن دحمان مريم، التدقيق المحاسبي كأداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة الذبح والتحويل بوقيرات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاد الماستر، شعبة: محاسبة ومالية، التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، السنة الجامعية 2017/2016، ص 10.

[2] مغالط فتيحة، التدقيق المحاسبي كألية في ترشيد الأداء في مؤسسة دراسة حالة ميناء مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: مالية ومحاسبة، التخصص: التدقيق محاسبي ومراقبة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2019/2018، ص 09.

الفرع الثالث: التدقيق من حيث درجة الإلزام:

أوَّلًا: التدقيق الإلزامي:

وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد نص مثلا قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على وجوب تدقيق حسابات الشركات المساهمة، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقارير حساباتها الختامية ومراكزها المالية منطلقة من قبل مدققي حسابات مرخصين، ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني ولا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا.

ثانيًا: التدقيق الاختياري:

وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون الرأي القانوني على وجوب القيام به وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية وشركات الأشخاص والتضامن العادية، والتوصية البسيطة والمحاصة في الأردن وقد يكون ذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل، وقد كان المدقق أول الأمر إختياريا، وانقضت فترة طويلة حتى أصبح إلزاميا قانوني حين تولد في أذهان القائمين على السهر على اقتصاد البلد ضرورة احترام توفير عنصر التدقيق الحسابي الخارجي المعابد، وتضمين عقود الشركات النظامية الأحكام الخاصة بهذه الناحية.[1]

الفرع الرابع: من حيث مدى الفحص أو حجم الاختبارات:

يمكن تقسيم التدقيق من زاوية مدى الفحص الذي يقوم به المدقق إلى نوعين:

أوَّلًا: التدقيق الشامل أو التفصيلي:

يعني التدقيق الشامل أو التفصيلي أن يقوم المدقق بتدقيق جميع القيود، الدفاتر، السجلات الحسابات والمستندات، أي أن يقوم بتدقيق جميع المفردات محل الفحص من الملاحظ أن هذا التدقيق يصلح للمؤسسة صغيرة الحجم، حيث إنه في حالة المؤسسات كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذا التدقيق إلى زيادة أعباء عملية التدقيق وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المدقق الخارجي على مراعاتها باستمرار.

[1] حجاج فاطمة وبن عريمة سعاد، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية –دراسة ميدانية بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة مالية، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعيـــة 2022/2021، ص ص 05 ، 06.

ثانيًا: التدقيق الاختباري:

ظهر هذا النوع من التدقيق مع ظهور الشركات الكبرى، ويرتكز على أساس فحص عينة ينتقيها المدقق من مجموع الدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات الخاصة بالمؤسسة على أن يتم تعميم النتائج، ويعتمد حجم العينة على مدى قوة وسلامة نظام الرقابة الداخلية، ففي حالة توافر أخطاء كثيرة في الدفاتر والسجلات وجب على المدقق توسيع حجم العينة.

الفرع الخامس: من حيث توقيت عملية التدقيق:

ينقسم التدقيق من حيث توقيت عملية التدقيق إلى نوعين:

أوَّلًا: التدقيق النهائي:

يتم التدقيق النهائي بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية، ويلجأ المدقق الخارجي إلى هذا الأسلوب عادة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ثانيًا: التدقيق المستمر:

يعني أن عملية الفحص والإجراءات الاختيارية تتم على مدار السنة المالية للمؤسسة، وبطريقة منتظمة ووفقا لبرنامج زمني محدد مسبقا، مع ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية. فالتدقيق المستمر يعمل على معالجة العيوب والانتقادات التي وجهت إلى التدقيق النهائي، وهذا النوع من التدقيق يعد مناسبا لشركات الأموال وغيرها من المؤسسات التي تقوم بعمل ضخم.[1]

المطلب الثالث: الفرق ما بين التدقيق الداخلي والخارجي في المؤسسات المالية الجزائرية:

يقسم التدقيق وفقا للقائم به إلى تدقيق داخلي وخارجي، فيعرف التدقيق الداخلي وفقا لمعهد المدققين الداخليين بأنه: "نشاط تأمين واستشارة مستقلة يهدف إلى إضافة قيمة للمؤسسة، ويساعدها على تحقيق أهدافها مما يحسن من فاعلية إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، فحين يعرف التدقيق الخارجي بأنه: فحص يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنشرها المؤسسة أو المنشأة صحيحة وواقعية، فالتدقيق يضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفؤ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى إعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية".

[1] بن خضرة سهام، وسائل التدقيق المحاسبي والمالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، السنة الجامعية 2015/2014، ص ص 10 ، 11.

ويعتمد تكامل التدقيق الخارجي والداخلي على جودة هذا الأخير، حيث يتم قياس جودة التدقيق الداخلي باستخدام مقياس مركب لجودة التدقيق الداخلي كما يلي:

قياس جودة الكفاءة والعناية المهنية الواجبة يشمل قياس الكفاءة والعناية المهنية اللازمة خمسة عناصر هي: الخلفية التعليمية المؤهلات العلمية التطوير المهني المستمر، خبرة المدقق الداخلي في مجال التدقيق، والمعرفة ببرامج التدقيق بمساعدة الكمبيوتر؛

قياس جودة استقلالية المدقق الداخلي: قياس استقلالية المدقق الداخلي يشمل ستة عناصر هي: تواتر حضور اجتماعات المجلس القدرة على تقييم المعلومات الضرورية، عدم المشاركة في وظائف أخرى غير التدقيق، عدم المشاركة في تصميم إجراءات التدقيق الداخلي، تقديم التقارير إلى لجنة التدقيق امتلاك سلطة تعيين أو عزل رئيس التدقيق الداخلي كسلطة الرقابة الداخلية.

قياس جودة أداء العمل للمدقق الداخلي: ويتم قياس جودة أداء العمل من عدة عناصر أهمها:

تقرير التدقيق الداخلي، استجابة الإدارة لتقارير التدقيق الداخلي النسبة المئوية للوقت الذي يستخدمه التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر والرقابة والحوكمة لقياس ضمان الجودة.

فقد توصلت دراسة إلى أن وجود لجنة التدقيق واستقلالية المدقق الداخلي تعتبر مهمة في التأثير على قرار المدقق الخارجي للاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي، كما أن كفاءة المدقق كافية لأخذ المدقق الخارجي قرار الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي.[1]

تأتي أهمية علاقة التدقيق الداخلي بالتدقيق الخارجي بالنسبة لحوكمة المؤسسات من خلال اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تدقيق القوائم المالية واعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي، ويعتمد المدققين الخارجيين على عمل المدققين الداخليين في كل من اختبار الرقابة الداخلية والاختبارات التفصيلية واعتمادهم عليها عند التخطيط لعمل التدقيق الخارجي.[2]

- أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي:

تعتبر أوجه التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي واسعة المجال، وما يزيدها هو الثقة المتبادلة بينهما والمعرفة المتكاملة والإمكانات التي تؤدي إلى زيادة التنسيق والتعاون البناء بينهما وبالتالي تضافر الجهود المبذولة لتحقيق أهداف كل منهما بكفاءة وفعالية، بما يعود بالفائدة على المؤسسة وفيما يلي عرض وبيان لأوجه التكامل.

---

[1] شدري معمر سعاد ورشام كهينة، أثر كفاءة المدقق الخارجي على تحسين جودة التدقيق بالاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي –دراسة ميدانية من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين–، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد: 01، جانفي 2022، ص ص 51 ، 52.

[2] أمينة بوباطة ومصطفى بودرامة، المرجع السابق، ص 60.

– إعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي: إن التقارير التي يوقعها المدقق الداخلي لإدارة المشروع سواء كانت هذه التقارير مالية أو انتقاديه أو تصحيحية لإجراءات المتبعة، تفيد المدقق الخارجي في تكوين فكرة سليمة عن مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومدى فعالية قسم التدقيق الداخلي في تحسين وإحكام تلك النظم، كما يمكن لإدارة التدقيق الداخلي بما لها ودراية بعمليات المشروع وأساليب العمل والإجراءات المتبعة في تنفيذ الأعمال، وتقديم الإيضاحات لكاملة للمدقق الخارجي أثناء قيامه بعملية التدقيق.

كَمَا أنَّ وجود مدقق داخلي أو إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي ومالها من تأثير في تحسن طرق العمل وتدعيم نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى إطمئنان المُدقق الخارجي، وبالتالي تخفيض نطاق اختباراته إعتمادًا على أعمال المُدقق الداخلي.

ولكن هناك حدود على اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي وتتمثل في مدى خبرة وكفاءة رئيس التدقيق الداخلي، مدى كفاية التدقيق الداخلي ومستوى الغدارة المسؤول عنها رئيس إدارة التدقيق الداخلي.

– إعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي تعتبر جوانب اعتماد المدقق الداخلي على عمل المدقق الخارجي متعددة ولعل من أبرزها:

– لتحقيق أعلى درجات الفعالية من عملية التدقيق في التغطية الأشمل للأنشطة المالية للمؤسسة، فإن المدقق الداخلي يقوم بتنسيق عمله مع عمل المدقق الخارجي، ليتأكد أن أعمال التدقيق الداخلي للأنشطة المالية للمؤسسة تكمل عمل وجهود المدقق الخارجي وليس هناك ازدواجية بينهما.

– إستفادة المدقق الداخلي من خبرة المدقق الداخلي كون هذا الأخير يكون في الغالب أكثر تأهيلا وخبرة وبالتالي يستفيد منها في رفع كفاءته وخبرته في مجال تدقيقه الداخلي للمؤسسة.

– إستفادة المدقق الداخلي من عملية تقييم المدقق الخارجي لأعماله حيث يبرر المدقق الخارجي له جميع جوانب القصور التي قد تظهر في مجال عمله، واقتراح المعالجات المناسبة وبالتالي فإن عملية التقييم تفيد المدقق الخارجي وتساعده على تطوير وتحسين عمله باستمرار.

– تمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية الكاملة تجعل منه ضرورة هامة للمدقق الداخلي لعدم تمتعه بنفس استقلاليته في إبداء رأيه بصراحة ووضوح.

– المدقق الخارجي يضفي الصفة القانونية والثقة للقوائم المالية للمؤسسة، فلا يكفي مصادقة المدقق الداخلي عليها لإكسابها الصفة القانونية.

– إستفادة المدقق الداخلي من المدقق الخارجي في مجال فهم أهداف التدقيق الخارجي وفهم معايير.[1]

[1] خولة بوتلي وسميرة بن العيد، أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لجودة عملية التدقيق دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز ومكتب محافظ الحسابات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الميدان: علوم

المبحث الثاني: خصائص وأهداف التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية:

للتدقيق خصائص يسعى من خلالها الى إيجاد مساحة جيدة للعمل في إطار من الشفافية والمسؤولية عن جميع العمليات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية والمالية في الجزائر.

والتدقيق كذلك يلعب دورًا مهمًّا في التسيير الحسن للمؤسسات المصرفية والبنوك التجارية في الدولة، وهذا راجع لخطورة وأهمية هذه المؤسسات في المنظومة المالية الجزائرية.

المطلب الأول: خصائص التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية:

حيث يمكن تحديد خصائص التدقيق الداخلي فيما يلي:

- **نشاط مستقل:** يعني الاستقلال إفساح المجال أمام المدقق الداخلي لأداء واجباته المهنية بحرية تامة، وبعيد عن أية ضغوط في تحديد نطاق التدقيق، أو منهجيتها وكذلك الاحتفاظ بالاستقلال التنظيمي، بما يمكنه من إتمام عمليات الفحص والتقرير عن النتائج وتوصيلها إلى مستويات مناسبة بحرية تامة.
- **تأكيد موضوعي:** هو الفحص الموضوعي للأدلة، بغرض توفير تقويم مستقل لإدارة المخاطر والرقابة، وعملية إدارة حوكمة الشركات مثل هذه العمليات المالية، والأداء والالتزام بالسياسات واللوائح داخل الوحدة، وان لا يقدم أي تنازلات جوهرية تؤثر في جودة العمل
- **ذو طبيعة استشارية:** هي ما يمكن أن يقدمه التدقيق الداخلي من منافع للأطراف المرتبطين بنشاط الوحدة والمتأثرين به جميعهم بما يضمن بقاؤها واستمرارها

إضافة قيمة هو تحسين الفرص لتحقيق أهداف الوحدة، وتحديد فرص التحسينات في العمليات التشغيلية أو تخفيض درجة التعرض للمخاطر عن طريق القيام بخدمات التأكيد والخدمات الإستشارية.

- **إدارة المخاطر:** مدى إمكان وقوع حدث ما يمكن أن يكون له تأثير سلبي في تحقيق الأهداف، ويتم قياس الخطر بتوقع النتائج المترتبة على وقوعه ودرجة احتمال حدوثه.[1]

أصبح للتدقيق الداخلي الخصائص التالية:

- **تأكيدي:** فحص موضوعي للأدلة بغرض تقييم مستقل لعمليات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة؛
- **استشاري:** يزود الإدارة بالتحليل والاستشارة والاقتراحات لتحسين عمليات الحوكمة، إدارة المخاطر والرقابة

الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية فرع علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2022/2021، ص ص 09 ، 10.

[1] زهرة عباس ونجوى بن عويدة، المرجع السابق، ص ص 16 ، 17.

- **مستقل:** أي موظف داخل المؤسسة وتابع للإدارة التي عينته ومستقل عن باقي إدارات وأقسام المؤسسة؛

- **موضوعي:** أي أن يكون حيادي وغير متحيز لأي جهة في أداء عمله على أن يكون هذا الأداء بحكم الواقع؛

- **منظم:** ويعني أنه عمل منهجي منظم وأن المدقق الداخلي يتبع منهجية ومعايير مهنية كمرشد لهذا العمل.

- **إضافة قيمة:** من خلال مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها عن طريق تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والحوكمة.[1]

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية:

للتدقيق أهداف ومبادئ يقوم عليها والتي سنتطرق اليها من خلال هذا المطلب وفقًا لما يلي:

الفرع الأوَّل: أهداف التدقيق الداخلي:

كان الهدف من التدقيق الداخلي في بداية نشأته هو اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب، وقد تطورت هذه الأهداف لتشمل تحديد دقة ومصداقية المعلومات المالية والتشغيلية، وتحديد مخاطر الشركات وتخفيضها إلى الحد الأدنى، والتحقق من إتباع السياسات والإجراءات الداخلية واللوائح والقوانين الخارجية، والاستخدام الكفء للموارد ومساعدة إدارات الشركة على القيام بمسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية من خلال تزويدهم بالتحليلات والمعلومات الملائمة، وفيما يلي شرح لكل هدف على حدة.

التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها ويقصد بدقة البيانات أن تكون موضوعية وتعطى صورة صادقة وعادله عن وضعية المؤسسة وأن تكون هذه البيانات متوفرة بالشكل الكامل والملائم في الوقت.

المناسب لخدمة للإدارة العليا والأطراف المستفيدة لحماية ممتلكات المؤسسة وذلك من خلال المحافظة على أصول المؤسسة من السرقة، الاختلاس التلاعب أو سوء الاستخدام، حيث يتأكد المدقق الداخلي من وجود التأمين اللازم وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية.

[1] أميرة بوباطة ومصطفى بودرامة، دور لجان التدقيق في تعزيز التدقيق الداخلي لتفعيل وإرساء متطلبات حوكمة الشركات، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الادارية والمحاسبية، المجلد -02-، العدد 01، جوان 2021، ص ص 56-57.

متابعة تنفيذ الخطط والسياسات والإجراءات المعتمدة وتقييمها وذلك للتأكد من إتباع العاملين في المؤسسة لهذه الخطط والسياسات وتنفيذهم لها كما هي مرسومة، ولا يتوقف عند هذا الحد بل يعمل على اكتشاف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها؛

تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال وذلك للتأكد من تسلسل تنفيذ العمليات، تحقيق قاعدة الفصل بين وظائف الحيازة التسجيل والتنفيذ

رفع كفاءة العاملين عن الطرق التدريب: إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه النشاط في المؤسسة وبمختلف عملياتها فهي الأقدر بين مختلف الأقسام والإدارات الأخرى على المساهمة الفعالة في عملية الاقتراح ووضع البرامج المختلفة لتدريب العاملين بالتعاون مع إدارة الموارد البشرية.[1]

ونتيجة للتغيير الجوهري في مفهوم التدقيق الداخلي في الخدمات التي يؤديها من حلال تقديم خدمتي التأكيد والاستشارة، أدت إلى تطور في أهدافه كما يلي:

- زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها.
- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر في المؤسسة.
- تقييم وتحسين فعالية الرقابة في المؤسسة.
- تقييم وتحسين فعالية التحكم المؤسسي في المؤسسة.

فالخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق الداخلي يمكن تجميعها في مجموعتين أساسيتين هُما: خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية واللتان تعدان من الأهداف الحديثة لوظيفة التدقيق الداخلي.[2]

وتهدف وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة إلى تحقيق ما يلي:

- ضمان احترام السياسات والإجراءات الموضوعة والمعايير.
- تقوم إدارة التدقيق الداخلي للمؤسسة بإعداد خطة للتدقيق سنويا وفقا للمخاطر المتوقعة، إنطلاقًا من الخبرة الميدانية التي يتمتع بها المدققين الداخليين.
- عند صياغة تقرير التدقيق الداخلي يحرص المدقق الداخلي على توريد كل المعلومات التي لها علاقة بالمخاطر المرتبطة بنشاط المؤسسة.

[1] زهرة عباس ونجوى بن عويدة، المرجع السابق، ص 18.

[2] أمينة بوباطة ومصطفى بودرامة، المرجع السابق، ص 57.

– التأكد من الحرص على أن تكون العمليات المنجزة على مستوى الفروع تخضع لدليل العمل الخاص بالمؤسسة مع احترام المبادئ المحاسبية المتعلقة بها؛ ضف إلى ذلك حماية الزبائن بعدم تسريب معلوماتهم والحفاظ على خصوصيتهم وأداء الأمانة والتحلي بالضمير المهني والتحقق من الأداء الرصين للمؤسسة.[1]

أوَّلًا: الأهداف التقليدية:

لقد كانت في القديم عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر من أخطاء أو غش أو تزوير. ويمكن حصر الأهداف التقليدية للتدقيق في النقاط التالية:

– التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة وسجلاتها وتقدير مدى الاعتماد عليها.

– إكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر المحاسبية من أخطاء أو غش.

– الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية مع ما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.

– تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمؤسسة وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديها.

ثانيًا: الأهداف الحديثة:

بإنفصال الإدارة عن الملكية والاهتمام بتنمية رأس مال المستثمر ظهرت مهنة التدقيق والاعتراف بمهنة الرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي فأصبح يهدف إلى:

– مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

– تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.

– تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

– تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.[2]

---

[1] بن عسلة محمد الأمين وبلهاشمي أمينة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية مؤسسة بريد الجزائر أنموذجا، Revue Algérienne d'Economie de gestion Vol. 18, N°: 02– 2024 ، ص 12.

[2] حمراس مصطفى محمود ولطرش محمد نور اليقين، التدقيق البنكي في المؤسسات المصرفية، مذكرة تخرج مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الاكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2020/2019، ص 10.

الفرع الثَّاني: مبادئ التدقيق الداخلي:

أوَّلًا: المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

01 – تكامل الإدراك الرقابي:

ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

02 – مبدأ الشمول عن مدى الفحص الاختياري:

ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى فحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

03 – مبدأ الموضوعية في الفحص:

ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة التقليل من عنصر التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

04 – مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:

ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي المؤشر للمناخ السلوكي للمؤسسة وهذا المناخ يعبر عَمَّا تحويه المؤسسة من نظام القيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

ثانيًا: المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

01 – مبدأ كفاية الاتصال:

ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد التقارير.

02 – مبدأ الإفصاح:

ويشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة وهي تطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغيير فيه، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية.

03 – مبدأ الإنصاف:

ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق وكذا التقارير المالية منصفة الجميع المرتبطين بالمؤسسة.

04 – مبدأ السببية:

وهو أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.[1]

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية والمصرفية الجزائرية (القوانين والإجراءات):

وهي رقابة تتولى القيام بها أجهزة خاصة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك، وتتجلى أهميتها من خلال فعالية طريقة أداء نظام الرقابة الداخلية ومقوماته، ولهذه الرقابة عدة أساليب نذكر منها:

- الجرد المادي المفاجئ لخزينة البنك وكذلك التحقق من الموجودات الأخرى.
- التحقق من صحة السجلات والدفاتر المحاسبية.
- التحقق من كفاءة الجهاز الإداري ومدى تطبيق القرارات الصادرة عن الإدارة.
- الزيارات المفاجئة لمختلف مصالح وأقسام البنك للتأكد من السير الحسن للعمل.

ويجب على جهاز الرقابة متابعة الأداء باستمرار والعمل على اكتشاف الثغرات وتصحيح الانحرافات وقت حدوثها، وهي ترتكز على المقومات التالية:

- الفصل التام بين موظفي دفاتر الأستاذ وموظفي الدفاتر النقدية والمقاصة.
- أن يتم تغير المشرفين على دفاتر الأستاذ ومصلحة الإعلام الآلي من وقت لآخر.
- أن لا يقترب موظفي الخزانة من حسابات الزبائن.
- مقارنة محتويات دفتر النقدية مع ما هو مسجل بدفتر الأستاذ.

[1] بن خضرة سهام، المرجع السابق، ص 12.

– إعطاء الإجازة السنوية لكل موظف دفعة واحدة دون انقطاع، وتعويضه بموظف آخر مؤهل وذلك لمقارنة أداء الموظف الأول مع الثاني.

تجدر الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي هو وظيفة متميزة عن المراقبة الداخلية باعتبار هذه الأخيرة وظيفة أو طريقة عمل ذات طابع وقائي، أما التدقيق الداخلي فهو وظيفة تقدير وتقيم نجاعة أنواع المراقبات الأخرى، بما فيه المراقبة الداخلية ويقوم به شخص من المؤسسة نفسها.[1]

الفرع الأوَّل: مفهوم ميثاق التدقيق الداخلي:

عرفه معهد المدققين الداخليين الامريكي بأنه "وثيقة رسمية تحدد الغرض من نشاط التدقيق الداخلي وصلاحيته ومسؤولياته، ويحدد ميثاق التدقيق الداخلي موقع نشاط التدقيق الداخلي في المؤسسة، ويخول الاطلاع على السجلات والاتصال بالموظفين والوصول الى الممتلكات المادية بما يمكن من اداء مهمات التدقيق، كما يحدد أنشطة التدقيق الداخلي".

وتقع مهمة الموافقة النهائية على ميثاق التدقيق الداخلي على عاتق مجلس الإدارة ولجنة التدقيق أو أحدهما. وتوافق على مجلس الإدارة، كما ورد في معايير الخصائص في المعيار رقم (1000) الغرض والسلطة والمسؤولية، إذ يجب أن يحدد على الأقل:

– الغرض من التدقيق الداخلي في المنشأة.

– صلاحية التدقيق الداخلي.

– مسؤولية التدقيق الداخلي.

– منصب التدقيق الداخلي في المنشأة.

الفرع الثَّاني: أهَمِيَّة ميثاق التدقيق الداخلي:

يُساهم ميثاق التدقيق الداخلي في:

– تقديم ميثاق مخطط للمنشأة لكيفية عمل التدقيق الداخلي.

– يساعد مجلس الإدارة على إبداء الأهمية التي يوليها لاستقلالية التدقيق الداخلي.

– توفر صلاحية إنجاز المهام كصلاحية الوصول غير المقيد إلى السجلات والموظفين والممتلكات المادية ذات الصلة بتأدية عمله.

– يسمح بتحديد نطاق نشاط التدقيق الداخلي على وجه الخصوص للاحتياجات التي تنفرد بها المنشأة.

[1] حمراس مصطفى محمود ولطرش محمد نور اليقين، المرجع السابق، ص 96.

– كما يُمكن أن يحدد، بتفصيل كبير إن لزم الأمر، ما العمل الذي سيقوم به التدقيق الداخلي والدعم الذي سيتلقاه من الإدارة العليا ومجلس الإدارة ويعتبر بمثابة نقطة مرجعية لقياس فاعلية نشاط التدقيق الداخلي.[1]

الفرع الثالث: الهيئات المعنية بوضع ومتابعة القواعد الإحترازية البنكية في الجزائر:

أوَّلًا: مجلس النقد والقرض:

يُعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي أوكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له.

– دور مجلس النقد والقرض:

– يحدد قواعد الحذر في تسيير البنوك.

– يقوم بإجراء مداولات حول تنظيم البنك المركزي.

– كما يقوم بتحديد ميزانية البنك كسلطة نقدية.

– ينظم إصدار النقود.

– يحدد شروط تنفيذ عمليات البنك وعلاقته مع البنوك والمؤسسات المالية.

– يُسَيّر السياسة النقدية وشروط فتح الفروع والمكاتب التمثيلية للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.

ثانيًا: اللجنة المصرفية:

نَصَّ قانون النقد والقرض في مادته رقم (143) على أنه "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية وبمعاقبة المخالفات المثبتة.

01 – مهام اللجنة المصرفية:

تمتلك اللجنة المصرفية حق مراقبة كل مؤسسات الإقراض، فهي مكلفة أساسا بمراقبة مدى احترام المؤسسات المعنية التشريعات والتنظيمات البنكية سارية المفعول، هذا وقد حدد الأمر رقم 03-11 المؤرخ بتاريخ 26 أوت 2003 المهام الرئيسية للجنة المصرفية، حيث تتمثل هذه المهام في:

– مراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها.

– تفحص اللجنة شروط استغلال البنوك والمؤسسات المالية وتسهر على نوعية وضعياتها المالية

[1] همكة محمد، الإطار المتكامل للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على ضوء مبادئ الحوكمة –دراسة حالة– ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د تخصص تدقيق ومراقبة التسيير شعبة علوم مالية ومحاسبة، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2022/2021، ص ص 43 ، 44.

– تُعاين عند الاقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم اعتمادهم، وتطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر دون المساس بالملاحقات الأخرى الجزائية والمدنية.

02 – تركيبة اللجنة المصرفية:

تتشكل اللجنة المصرفية كما يلي:

– المحافظ رئيسا، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي والمالي والمحاسبي.

– قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا يختاران من الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء، هذا ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاء اللجنة لمدة خمس سنوات، وتطبق المادة (25) من هذا الأمر على رئيس الجنة وأعضائها.

03 – سلطة اللجنة المصرفية:

إذا أخل البنك بأحد الأحكام التشريعية أو التنظيمية المتعلقة بنشاطه أو لم يذعن لأمر أو لو يأخذ بالحسبان التحذير، يمكن للجنة أن تقضي بإحدى العقوبات التالية:

– الإنذار.

– التوبيخ.

– المنع من ممارسة بعض العمليات وغيرها من أنواع الحد من النشاط.

– التوقيف المؤقت لمسير أو أكثر مع تعيين قائم بالإدارة أو عدم تعيينه.

– إنهاء مهام شخص أو أكثر من هؤلاء الأشخاص أنفسهم مع تعيين قائم بالإدارة أو عدم تعيينه.

– سحب الاعتماد.

ثالثًا: المديرية العامة للمفتشية العامة:

مهمتها مراقبة أنشطة البنك المرتبطة بالتنظيم وبالعمليات البنكية فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية وسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال مع الخارج، وتقوم المديرية العامة للمفتشية العامة بمراقبة مدى احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية وذلك بتنظيم عمليات الرقابة على أساس المستندات وكذا الرقابة الميدانية. وتضم مديريتين وهما:

رابعًا: مديرية المفتشية الخارجية:

تمثل مديرية المفتشية الخارجية هيكل بنك الجزائر المكلف بتنظيم الرقابة على أساس المستندات والرقابة الميدانية لحساب اللجنة المصرفية، ومن أهم مهامها:

– معالجة وتحليل كل المعلومات الموجودة في القوائم المالية وملاحقها، الأوضاع الشهرية، حالة الموارد والاستخدامات وكل البيانات المالية الأخرى.

– إثبات الفروقات الموجودة للمعايير والنسب الاحترازية ومعالجة المسائل والإجراءات المحاسبية المرتبطة بذلك.

– المساهمة في تحرير النصوص والأنظمة التطبيقية المرتبطة بالقطاع أو إبداء الرأي حولها.

خامسًا: مديرية المفتشية الداخلية:

تتمثل المهمة الأساسية لمديرية المفتشية الداخلية في مراجعة ومراقبة كل أنشطة وعمليات هياكل بنك الجزائر وذلك من خلال:

– مراقبة وضمان التنظيم الجيد لكل هياكل البنك.

– المراقبة والسهر على حسن عمل الهياكل، وذلك بإجراء تقييم وتقدير دوري لحجم ونوعية نتائج العمليات المحققة من طرف مختلف الهياكل حسب أهدافهم وصلاحياتهم؛ مراقبة وضمان أمن العمليات المرتبطة بالتسيير المباشر للبنك.

– كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية.[1]

[1] هواري منصوري، التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق –دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر–، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 4, No. 5, 2021– ص ص 82 ، 83.

خُلاصة الفصل الأوَّل:

يتبيّن من خلال المعالجة النظرية لموضوع التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية، أن هذه الوظيفة قد أصبحت ركيزة أساسية في منظومة الرقابة والحوكمة، لما تؤديه من دور محوري في تدعيم الشفافية وتعزيز الكفاءة التشغيلية والامتثال التنظيمي، فقد إتضح أن التدقيق الداخلي، بتفرعاته المختلفة من حيث النطاق، التوقيت، والإلزام، يشكل أداة متعددة الأبعاد تواكب التحولات الاقتصادية والتحديات الرقابية داخل المؤسسات المالية.

كما برزت الخصائص المهنية للتدقيق الداخلي كضامن لنزاهة الأداء المؤسسي، حيث يستند إلى مبادئ الاستقلالية، الموضوعية، والسرية المهنية، وهي شروط لا غنى عنها لضمان فعالية الممارسة التدقيقية. وتكمن الأهمية الاقتصادية لهذه الوظيفة في مساهمتها في تقليص المخاطر المالية والإدارية، وكشف الانحرافات قبل تفاقمها، وهو ما يتماشى مع متطلبات الاستدامة وحسن استخدام الموارد.

ومن ناحية أخرى، فإن التمييز المفاهيمي والوظيفي بين التدقيق الداخلي والخارجي يفسح المجال لفهمٍ أوضح للعلاقات التكميلية بين هاتين الآليتين، خصوصاً في المؤسسات المالية التي تتطلب أعلى درجات الرقابة والامتثال، في ظل بيئة تنظيمية متغيرة.

وقد خلص الفصل إلى أنَّ التأطير القانوني والتنظيمي للتدقيق الداخلي في الجزائر، بما يشمله من مواثيق وأطر مرجعية وهيئات رقابية، يُعد عاملاً حاسمًا في ترسيخ ثقافة التدقيق، لكنه لا يزال في حاجة إلى مزيد من التطوير والتكييف مع المعايير الدولية والممارسات الحديثة.

إن فهم هذا الإطار النظري يفتح المجال لتحليل واقع الممارسة الفعلية للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية، وهو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني من خلال دراسة حالة تطبيقية على مؤسسة بريد الجزائر – وحدة الأغواط.

الفصل الثَّاني:

الإطار التطبيقي للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط 2025/2024

تقديم وتقسيم:

بعد التطرق للجانب النظري والتعرف على مُتغيرات الدراسة وعلى مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والإتصال، و بعد ذلك التطرق لمفاهيم أداء الموارد البشرية، وجب الربط بما هو نظري على ما هو في أرض الواقع، ووقع الإختيار على مؤسسة بريد الجزائر بإعتبارها من المؤسسات المهمة و التي لها تجربة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وذلك لطبيعة الخدمات التي تقدمها، وفي هذا الفصل سوف نسلط الضوء على المفاهيم الأساسية لمؤسسة بريد الجزائر ، ونعرض أهم المعلومات لمؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط والتي أجريت عليها الدراسة الميدانية، بعد ذلك سوف يتم توضيح الإطار المنهجي الذي يتم العمل به، مع إبراز أهم المحاور الأساسية لطرق جمع البيانات لإجراء التحليل الإحصائي بإستعمال البرامج الملائمة لذلك، لنتوصل إلى معرفة الآثار المترتبة على إستعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين أداء الموارد البشرية بمؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط. ويمكن عرض مباحث الفصل من خلال:

- **المبحث الأول:** لمحة عن المؤسسة محل الدراسة (بريد الجزائر ووحدة الأغواط).
- **المبحث الثاني:** الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر ووحدة بريد الأغواط.
- **المبحث الثالث:** الخدمات التي تقدمها مكاتب وحدة بريد الأغواط ومواردها البشرية.

المبحث الأول: لمحة عن المؤسسة محل الدراسة (مؤسسة بريد الجزائر ووحدة الأغواط)

تُعتبر مؤسسة بريد الجزائر واحدة من أهم وأكبر المؤسسات الوطنية، حيث تلعب دوراً بارزاً في تقديم خدماتها على الصعيد الوطني، ويكمن الغرض الرئيسي لهذه المؤسسة كقطاع عام في تقديم خدمات متميزة للمواطنين في كافة التراب الوطني، بالإضافة إلى السعي المستمر لتطوير وتحسين أقسامها المختلفة لتوسيع نطاق الخدمات وزيادة تغطيتها على مستوى الوطن. وذلك ما تهدف له من خلال ضمان توفر الخدمات المختلفة بشكل مستمر وفي كل مكان.

في هذا المبحث تَمَّ إعطاء نظرة شاملة عن مؤسسة بريد الجزائر وتسليط الضوء لوحدة الأغواط كون الدراسة أجريت على مستواها.

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة:

في هذا المطلب سوف نتطرق لتعريف مؤسسة بريد الجزائر وتطورها.

الفرع الأوَّل: التعريف بمؤسسة بريد الجزائر:

تعتبر مؤسسة بريد الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، حيث وضعت تحت وصاية وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، وهي تحظي بالصفة الاعتبارية وبالاستقلالية المالية، وتخضع لقواعد القانون العمومي من جهة في نشاطاتها مع الدولة، وتعتبر تجارية في تعاملاتها مع الغير من جهة أخرى، وتأسست بريد الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي 43/02 المؤرخ في (14) جانفي (2002) بعد الإصلاحات التي باشرتها الوزارة الوصية، لكن الانطلاقة الحقيقية كانت في سنة (2003)، ويجمع بريد الجزائر بين المهام العمومية الإدارية وبين الخدمة العمومية الصناعية والتجارية، محافظا في ذلك على المهنة القاعدية والمتمحورة أساسا حول خدمة البريد والطرود والخدمات المالية البريدية.[1]

الفرع الثَّاني: تحليل رمز وشعار المؤسسة:

إنَّ رمز بريد الجزائر يتكون من لونين:

– **الأزرق:** الذي يرمز إلى النقل البحري والجوي للبريد وهو يمثل حركة تشبه حركة فتح الأظرفة البريدية ويمثل هدا اللون السماء والبحر وهو حامل لصفة الإعلام.

[1] Alger poste .dz https://www.poste.dz/page/historique

– **الأصفر**: الذي يرمز إلى النقل البري للبريد، وهو يمثل لون الرمل والتربة واستعمل لإستقطاب النظر وهو لون لدعوة حامل للهوية البصرية، وبالتالي يعتبر همزة وصل بين الشمال والجنوب.

ومن جهة أخرى يتكون هذا الرمز من جزئيين ظاهرين أحدهما ذو شكل بحري والآخر ذو شكل بري يتخللها جزء في شكل هضاب، ويمثل هذا الطرق الثلاثة لخدمات القطاع "البحرية " "الجوية" " البرية".

إضافة إلى أن اللون الأزرق جاء في شكل حرف الجيم واللون الأصفر جاء في شكل الباء فيها إشارة الى الكلمة "بريد الجزائر".

– **الشعار** "لنكون أقرب منكم، نلتزم بأن نكون في كل مكان ..." يمثل هذا الشعار الرسالة التي توجهها المديرية العامة لبريد الجزائر لزبائنها، ومن خلاله إشعارهم بقربها منهم والتزامها بتأدية خدماتها إليهم فهي متواجدة دائما تحت تصرفهم.

المطلب الثَّاني: تنظيم مؤسسة بريد الجزائر ومهامها:

حيث نتناول من خلال هذا المطلب تنظيم مؤسسة بريد الجزائر (فرع أوَّل)، ثُمَّ نُعالج مهامها (فرع ثانٍ).

الفرع الأوَّل: تنظيم مؤسسة بريد الجزائر:

إنَّ مؤسسة بريد الجزائر ذات الطابع الصناعي والاقتصادي موضوعة تحت وصاية وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، يديرها مجلس إدارة يرأسه الوزير المكلف بالبريد أو ممثل عنه، يسيرها مدير عام، معين بموجب مرسوم رئاسي محدّدة بقرار وزاري مؤرّخ في (21) جانفي (2010) (رقم 002/أخ/و.ب.م.س.ل.ت.ر.) ومؤطرة من قبل لجنتين الأولى تنفيذية والثانية تجارية، وكذلك مكلفة بالتسويق، يتمحور نشاط مؤسسة بريد الجزائر حول المهن البريدية الكلاسيكية، وهذا على ثلاث أصعدة وهي (المركزي، الجهوي، والمحلي).

يقع مقر المديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر بباب الزوار بالجزائر العاصمة.

الفرع الثَّاني: مهام مؤسسة بريد الجزائر:

تُكلّف مؤسسة بريد الجزائر على مسؤولية الإشراف في سائر قطر الوطن وعلى تفعيل وتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتنمية الخدمات البريدية والخدمات المالية المتعلقة بالبريد، من خلال تنظيم عمليات إدارة الخدمات، وتحديث وتطوير الهياكل المسؤولة عن تقديم هذه الخدمات.

بفضل شبكتها الجوارية الفعالة والشاملة التي تمتد عبر جميع أنحاء الوطن، تسعى مؤسسة بريد الجزائر بجدية للحفاظ على تحديث هياكلها، مع التركيز بشكل خاص على تحويلها إلى نظام رقمي في مختلف المجالات، كما تهدف المؤسسة إلى تطوير اقتصاد رقمي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسعى جاهدة لتعزيز هذا التحول من خلال الاستثمار في تقنيات الاتصال وتطبيقات الويب والحلول الرقمية الأخرى.

وتتمحور الرؤية الاستراتيجية لمؤسسة بريد الجزائر حول تعزيز الخدمات المقدمة وفقا للمهن المختلفة، وتهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تطوير دورها كرائد في تقديم الخدمات الجوارية والخدمات المنزلية على مستوى الجزائر.

– تعزيز مكانتها كمرجعية في مجال الإدماج المالي للمواطنين، من خلال توفير الحلول المالية المبتكرة والملائمة.

– تعزيز دورها كعنصر فاعل في مجال البريد والطرود الكبيرة، وتسريع عمليات التحول الرقمي والتوافق بين شبكتها الفعلية والرقمية.

– تسعى مؤسسة بريد الجزائر إلى تكثيف وتطوير شبكتها البريدية بما يلبي إحتياجات المجتمع ويسهم في تحسين الخدمات المقدمة. يتضمن هذا الجهد:

- ✓ تكثيف الشبكة: من خلال فتح مزيد من المكاتب البريدية ونقاط التوزيع في المناطق الحضرية والريفية، وذلك لتوفير خدمات البريد بشكل مريح ومتاح للمواطنين في كل مكان.
- ✓ تطوير البنية التحتية: بالاستثمار في تحديث وتطوير البنية التحتية لشبكة البريد، بما في ذلك تحديث التجهيزات وتحسين التكنولوجيا المستخدمة في معالجة وتوزيع البريد.
- ✓ رقمنة العمليات: عن طريق تطوير نظم المعلومات والتكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة عمليات البريد، وتوفير خدمات إلكترونية تفاعلية للمستخدمين مثل تتبع الطرود والدفع الإلكتروني.
- ✓ توسيع الخدمات الرقمية: بتقديم مزيد من الخدمات الرقمية مثل البريد الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، وخدمات البريد الإلكتروني المُضافة مثل التسوق عبر الإنترنت وتوصيل الطرود.

كَمَا تتطلب هذه الجهود التعاون مع القطاعات ذات الصلة والاستثمار في التكنولوجيا وتدريب الكوادر البشرية.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر ووحدة بريد الأغواط:

فيما يلي نعرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبريد الجزائر

المطلب الأوَّل: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لمؤسسة بريد الجزائر:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة بريد الجزائر:

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

بناءً على الشكل رقم (01)، يَتَشَكَّل الهيكل التنظيمي لبريد الجزائر من مستويين، مستوى في الأعلى ومستوى في الأسفل:

الفرع الأوَّل: المستوى الأول:

يُعَبَّر هذا المستوي عن الإدارة المركزية للمؤسسة، في قمته نجد مجلس الإدارة والمدير العام، يتكون مجلس الإدارة من ممثلين لمجموعة من الوزارات ويترأسه الوزير المكلف بالبريد، يقوم بتحديد استراتيجية المؤسسة ووضع مخططات أعمالها، ورسم سياسة الاستثمارات والتمويل المناسب لها، والفصل في كل المسائل الكفيلة بتحسين عمل المؤسسة وتيسير إنجاز مهامها، ينفذ المدير العام توجيهات ومداولات المجلس ويتمتع بأوسع السلطات لضمان إدارة المؤسسة.

أما جزئه الأدنى فيتكون من مديريات أقسام ومديريات مركزية تعمل تحت سلطة المدير العام وتتولى التسيير الإداري والتقني والمالي للمؤسسة.

بالنسبة لمديريات الأقسام فهي تعبر عن النشاطات الرئيسية للمؤسسة أو ما يعرف بالمهن، تتشكل من ثلاث أقسام:

- مديرية قسم النقدية والخدمات المالية البريدية وتتبعها المراكز المالية ذات طابع الوطني والاقليمي.
- مديرية قسم الشبكة المعلوماتية وتتبعها شبكة المكاتب البريدية.
- مديرية قسم البريد والطرود وتتبعها مراكز الفرز على المستوى الوطني، الجهوي وعلى المستوى الولائي وأيضا مراكز التوزيع على المستوى الداخلي.

أمَّا فيما يتعلق بالمديريات المركزية فتشمل تسع مديريات، تمثل وظائف دعم للإدارة المركزية، حيث تقوم بإجراء البحوث والدراسات حسب مجالها الوظيفي[1]، ومن أهم المديريات نذكر:

أوَّلًا: مديرية الاعلام الآلي وأمن الشبكة: تهتم بما يأتي:

- تحديد سياسة الاعلام الآلي للمؤسسة ومتابعة تنفيذ برامج تطور المعلوماتية.
- إدارة البنية التحتية للإعلام الآلي مع التأكد من مطابقة خصائصها مع القدرات العملية.
- السهر على تحرير مراجع للاستعمال مع صيانة التطبيقات.

[1] القرار رقم: MPTIC / SP002 المؤرخ في 21/01/2010 المحدد لإعادة تنظيم المؤسسة العمومية ذات طابع تجاري وصناعي البريد الجزائر"، المديرية الفرعية للوسائل والموارد البشرية، وحدة البريد الولائية بالأغواط.

- تحديد إستراتيجية الأمن من المخاطر وحماية الشبكة.
- العمل على تحرير دفتر الشروط لاقتناء العتاد ووسائل صيانة الأنظمة المتعلقة بالإعلام الآلي.
- تحديد وقيادة نشاطات المراكز الجهوية لصيانة التجهيزات.

ثانيًا: مديرية التقييس والنوعية: تهتم بما يلي:

- تحديد مضمون سياسة النوعية وتطوير دعائمها.
- متابعة تطبيق برامج النوعية أمام مختلف المديريات.
- إنشاء مراجع ومعايير تقييس النوعية مع مطابقة أهداف المؤسسة.
- العمل مع المديريات المهنية على وضع برامج عمل خاصة بنوعية الخدمة.
- ضمان بث وترقية المراجع والاجراءات المرتبطة بالنوعية.

الفرع الثَّاني: المستوى الثاني:

يُعَبّر المستوى الثاني في البنية التنظيمية لبريد الجزائر على الهياكل التابعة للمؤسسة على المستوى المحلي متمثلة في مديريات وحدات البريد الولائية، تتمركز هذه الأخيرة على مستوى مقر كل ولاية وتشرف على المكاتب والمراكز البريدية التابعة لها وتتمثل مهامها فيما يلي:

- ضمان إدارة الحسابات المالية لوحدة البريد.
- تنظيم وتنسيق استثمار الهياكل البريدية التابعة لسلطتها.
- السهر على احترام وتطبيق برامج العمل المحددة من طرف مديريات الأقسام والمديريات المركزية.
- السهر على المراقبة المستمرة ومعاينة المكاتب البريدية.
- المشاركة في جرد الموجودات.
- إقرار الميزانية وبرنامج الإستثمار على مستوى الوحدة.
- ترقية وتنشيط السياسات التجارية حول منتوجات المؤسسة.

قامت المؤسسة مؤخرًا بإلغاء طبقة تتوسط الهرم الإداري، ممثلة في المديريات الإقليمية والمقدر عندها بثمانية مديريات والتي كانت تتوسط المستويين المركزي والمحلي، الهدف من هذا التعديل في هيكل المؤسسة هو تشجيع روح المبادرة وتوسيع مجال القيادة على المستوى المحلي، وتخفيف السلم الهرمي واعطائه مرونة أكبر في التنظيم.

المطلب الثَّاني: الهيكل التنظيمي لمديرية وحدة بريد الأغواط:

مؤسسة بريد الجزائر مُمثلة على مستوى ولاية الأغواط من خلال مجموعة من الهياكل منتشرة عبر كامل إقليم الولاية وفقا لهيكل تنظيمي موضح في الشكل رقم (02).

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمديرية وحدة بريد الأغواط:

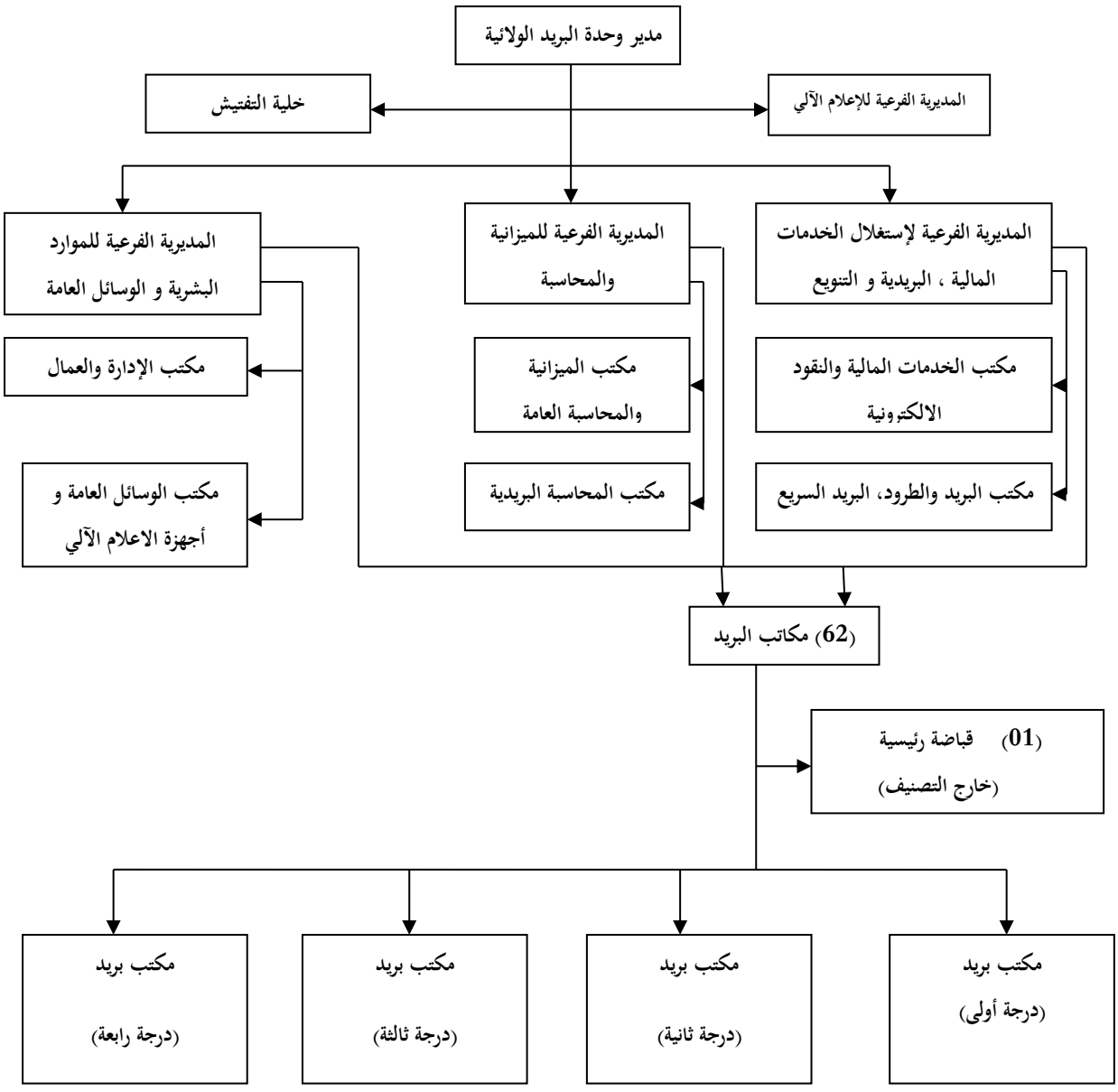

المصدر: القرار رقم 486/2011 المتعلق بالتنظيم المفصل لمديرية وحدة البريد الولائية المـؤرخ في (01) سبتمبر (2011).

يبرز الهيكل التنظيمي السابق أن مديرية وحدة بريد الجزائر لولاية الأغواط مشكلة من:

أوَّلًا: مديرية الوحدة:[1]

تشرف مديرية الوحدة على جميع مكاتب البريد المتواجدة على مستوى الولاية، يديرها مدير ولائي له السلطة الهرمية على كامل المستخدمين، تتكفل بما يلي:

- ضمان إدارة الحسابات المالية لمديرية الوحدة الولائية.
- تنظيم وتنسيق استثمار المؤسسات البريدية التابعة لسلطتها.
- السهر على إحترام وتطبيق برامج العمل المحددة من طرف مديريات الأقسام والمديريات المركزية.
- السهر على المراقبة المستمرة ومعاينة المكاتب البريدية.
- الترويج لخدمات المؤسسة على مستوى الولاية.
- ترقية وتنشيط السياسات التجارية حول منتوجات المؤسسة.

ولأداء هذه المهام تتشكل وحدة البريد من خلية تفتيش وثلاث مديريات فرعية:

ثانيًا: خلية التفتيش:

مكلفة بالمحافظة على وسائل المؤسسة والسهر على تقديم خدمات نوعية وبصورة دائمة على مستوى كافة مكاتب بريد الولاية من خلال زيارات تفتيش ومراقبة نشاطاتها.

ثالثًا: المديرية الفرعية لاستغلال الخدمات المالية البريدية والتنويع:

مُكلفة بتنفيذ برنامج العمل المنبثق عن مديريات أقسام المهن من خلال ما يلي:

- تنفيذ السياسة التجارية للمؤسسة على مستوى مكاتب بريد الولاية وحسب كل منتوج.
- متابعة وتنفيذ الإستراتيجية التسويقية.
- نشر وسائل الإعلام الموجهة للزبائن.
- ضمان ومراقبة تنفيذ مخطط تحسين الجودة.
- نشر الإجراءات المتعلقة بأداء الخدمات وتأمين التطبيقات المعلوماتية.
- السهر على تقديم الخدمة على مستولى مكاتب البريد.
- تسيير المحاسبة للهياكل التابعة لوحدة البريد الولائية.
- تنفيذ الإجراءات وطرق التسيير المالي والمحاسبي المرتبطة بمكاتب البريد.

[1] مقابلة مع مدير المديرية الولائية لوحدة بريد الجزائر الأغواط، مكتب المدير، مقابلة شخصية، يوم 12 أفريل 2025، على الساعة 10:45.

رابعًا: المديرية الفرعية للموارد البشرية والوسائل العامة: مكلفة بما يلي:[1]

- تنفيذ ومتابعة برنامج التجهيز المتعلق بالهياكل التابعة لوحدة البريد الولائية (الوسائل المادية، التجهيزات، وسائل النقل، المطبوعات اللازمة لاستغلال الخدمات).
- تنفيذ البرامج المتعلقة بالبناء واعادة التهيئة لمكاتب البريد.
- تسيير الموارد البشرية.

خامسًا: المديرية الفرعية للإعلام الآلي:

أمَّا فيما يخص نشاطات وحدة البريد الولائية المرتبطة بالمعلوماتية فهي مكلفة بما يلي:

- ضمان استمرار استغلال أجهزة الإعلام الآلي لجميع مكاتب بريد الولاية.
- التكفل بصيانة مكاتب البريد في مجال الموارد المعلوماتية.
- التكفل بتنصيب التطبيقات الجديدة على مستوى كامل الهياكل التابعة لوحدة البريد الولائية.
- التكفل بتكوين الأفراد في مجال استخدام الأجهزة والتطبيقات الجديدة.
- تزويد مكاتب البريد بوسائل استغلال المعلوماتية.

سادسًا: المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة: مكلفة بما يلي:[2]

- العمل على تطبيق طرق التسيير المعدة من قبل المديرية العامة.
- تحضير الميزانية التقديرية.
- إعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية.
- إعداد الوثائق التلخيصية السنوية وتحليلها.
- متابعة تمويل المشاريع.
- متابعة القضايا المتعلقة بالنزاعات.
- إعداد الوضعيات المحاسبية الشهرية للمكاتب البريدية.
- معالجة حالة العجز في الصندوق.

[1] مقابلة مع مدير المديرية الولائية لوحدة بريد الجزائر الأغواط، المرجع السابق.

[2] مقابلة مع مدير المديرية الولائية لوحدة بريد الجزائر الأغواط، المرجع السابق.

سابعًا: مكاتب البريد:

تمثل تلك المنشآت التي تتم فيها كل العمليات البريدية والمكان الذي تستقبل فيه بريد الجزائر زبائنها من أجل خدمتهم، يسيرها قباض بريد (رئيس مؤسسة) وتخضع لتصنيف يستند إلى معيار حجم الرواج وعدد العمليات المنجزة بحيث يمكن أن نجد خمسة أصناف مختلفة:[1]

- قباضة رئيسية (مكتب بريد خارج التصنيف).
- مكتب بريد قسم 01.
- مكتب بريد قسم 02.
- مكتب بريد قسم 03.
- مكتب بريد قسم 04.

فيما يخص مكاتب بريد الجزائر بولاية الأغواط والمقدر عددها بـ (62) مكتب، مصنفة كما يلي:

ثامنًا: القباضة الرئيسية:

تأخذ التصنيف خارج القسم، متواجدة على مستوى مقر الولاية، تمثل جميع الهياكل التابعة لمديرية وحدة البريد أمام الهيئات المالية المحلية (البنك المركزي، الخزينة العمومية)، كما تعتبر القابض الرئيسي للأموال بالنسبة لكافة مكاتب بريد الولاية.

- مكتب بريد تصنيف قسم 01.
- مكتب بريد تصنيف قسم 02.
- مكتب بريد تصنيف قسم 03.
- مكتب بريد تصنيف قسم 04.

[1] مقابلة مع مدير المديرية الولائية لوحدة بريد الجزائر الأغواط، المرجع السابق.

المبحث الثالث: الخدمات التي تقدمها مكاتب وحدة بريد الأغواط ومواردها البشرية:

حيث نتناول من خلال هذا المبحث الخدمات التي تقدمها مكاتب وحدة بريد الأغواط (مطلب أوَّل)، ثُمَّ نتطرق إلى الموارد البشرية بمؤسسة بريد الجزائر وحدة بريد الأغواط (مطلب ثانٍ).

المطلب الأوَّل: الخدمات التي تقدمها مكاتب وحدة بريد الأغواط:

على غِرَار مكاتب البريد المتواجدة على المستوى الوطني، تسعى مكاتب بريد ولاية الأغواط من وراء الأنشطة والأعمال التي تقوم بها إلى تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات لفائدة زبائنها، وتتمثَّل هذه الخدمات فيما يلي:

الفرع الأوَّل: الخدمات المالية:

تُقدَّم لكافة فئات المجتمع[1]، حيث تقوم مكاتب البريد العديد من الخدمات المالية والتي تلقى إقبالًا كبيرًا من طرف الزبائن والتي تتمثل في:

- الخدمات على الحسابات البريدية الجارية وتتمثل في جميع العمليات المتعلقة بالصندوق من إيداع وسحب للأموال، توطين الأجور، وكذا جميع الخدمات الملحقة بها.
- الحوالات البريدية بكل صيغها: حوالة بطاقية، الحوالات الاجتماعية، التحويل الإلكتروني للأموال، حوالات النظام الدولي (IFS/IMO)، التحويل السريع للأموال (Union Western)، خدمة دفاتر التوفير و الإحتياط .

كما تتوفر لزبائن بريد الجزائر قنوات أخرى تمكنهم من الاستفادة من بعض الخدمات المرتبطة بالحساب البريدي الجاري وذلك من خلال الشبابيك الآلية للنقود باستخدام البطاقات الإلكترونية (الذهبية)، أو عن بعد، عبر الموزع الصوتي (1530) والموقع الإلكتروني للمؤسسة (eccp) وتطبيق بريدي موب.

الفرع الثَّاني: خدمات بريدية:[2]

يشمل هذا الصنف كذلك العديد من الخدمات:

- جمع، ترحيل وتوزيع المواد البريدية العادية وخدمة البريد السريع.
- خدمة الطرود البريدية.
- إصدار الطوابع البريدية وكل علامات التخليص.

[1] مقابلة مع مدير المديرية الولائية لوحدة بريد الجزائر الأغواط، المرجع السابق.

[2] مقابلة مع مدير المديرية الولائية لوحدة بريد الجزائر الأغواط، المرجع السابق.

الفرع الثالث: الخدمات المقدمة لفائدة الغير:

تتمثل في أداء عمليات لفائدة إدارات ومؤسسات أخرى مثل: [1]

- بيع الطوابع الجبائية، طوابع الغرامات وقسيمة السيارات ودفع المنح الحساب وزارة المالية.
- تحصيل لفائدة الزبائن الكبار مثل اتصالات الجزائر وسونلغاز والجزائرية للمياه.
- تعبئة رصيد الهاتف المحمول.

الفرع الرابع: عرض الخدمات البريدية:

تعرض مكاتب بريد الجزائر بولاية الأغواط العديد من الخدمات، منها المالية ومنها البريدية، تقصدها فئات متباينة من الزبائن، وما يزيد من شدة هذا الاختلاف طريقة عرضها، حيث يتم تقديمها بطرق مختلفة، فمنها الخدمات المحوسبة وأخرى يتم تقديمها بطرق يدوية، منها ما يتم عرضها بشبابيك مختصة ومنها ما يتم أداؤها في شبابيك موحدة، وهذا حسب درجة تصنيف المكتب وعدد الشبابيك الذي يتوفر عليه.

الجدول رقم (01) طريقة عرض الخدمات البريدية

الخدمات المحوسبة	الخدمات اليدوية	شبابيك مختصة
- خدمات الحساب البريدي الجاري (CCP) - خدمات التوفير و الاحتياط (CNEP) - خدمات الحولات الالكترونية (TEF) - خدمة (Western Union) - تخليص منح و علاوات وزارة التضامن الاجتماعي (AFS)	- خدمة البريد - خدمة الطرود البريدية - خدمة التخليص والطوابع البريدية - تسيير حركة الاموال - محاسبة المكاتب البريدية	- خدمات مالية - خدمات بريدية - خدمات البيع

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادًا على الملاحظة الميدانية والوثائق الداخلية للمؤسسة.

[1] www.poste.dz تاريخ الإطلاع يوم 02 أفريل 2025، على الساعة 11:31، وتجدر الإشارة إلى أنَّ مختلف الخدمات يتم إشاراتها وفقًا لما يلي:

- (CCP): الحساب البريدي الجاري.
- (CNEP) حساب التوفير والإحتياط.
- (TEF) التحويلات الإلكترونية للحوالات.
- (WESTERN UNION): تحويل الأموال من مُختلف دول العالم إلكترونيًا.

ويُمكن توضيح الاعمال التي تقدمها مؤسسة بريد الجزائر الأغواط فيما يلي:[1]

- سحب أموال.
- إيداع وتخليص الحوالات.
- إيداع وتوزيع البريد والطرود.
- بيع اتاوات السيارات.
- تخليص منح وعلاوات وزارة التضامن الاجتماعي (AFS).
- بيع الطوابع البريدية والجبائية والغرامات.
- توفير الخدمات الملية للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.
- صب أجور مختلف القطاعات.
- تحويل الأموال.
- تجهيز المؤسسات الاقتصادية والتجارية بأجهزة الدفع الالكتروني (TPE).
- توفير خدمة التلغراف عن طريق (WEB).
- تخليص فواتير شركات الكهرباء والغاز، المياه، إتصالات الجزائر وبعض البنوك.
- بيع رصيد تعبئة الهواتف لصالح جميع متعاملي الهواتف النقالة.
- توفير الخدمة المالية الخاصة بالاقتطاع الجزئي من حسابات الزبائن لصالح التجار المتعاقدين.
- توفير خدمة الصكوك المصادق عليها.

[1] www.poste.dz تاريخ الإطلاع يوم 02 أفريل 2025، على الساعة 11:50.

المطلب الثَّاني: الموارد البشرية بمؤسسة بريد الجزائر وحدة بريد الأغواط:

في هذا المطلب سنتناول الموارد البشرية بمؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط وفق ما يلي:

أوَّلًا: تطور عدد العاملين من سنة (2018) إلى غاية (2024):

الجدول رقم (02): تطور عدد العاملين من سنة 2018 إلى غاية 2024

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
العدد	54	33	08	12	/	06	/

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

من خلال الجدول نُلاحظ بأن تطور العاملين بمؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط في تناقص وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها عدم استفادة الكثير من العمال من التقاعد النسبي.

ثانيًا: نوعية العاملين بالمؤسسة:

الجدول رقم (03): نوعية العاملين بالمؤسسة

النوعية	إطار	عامل تحكم	عامل تنفيذي
العدد	97	186	26

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن المؤسسة تعتمد على عامل تحكم وهذا لطبيعة عمل المؤسسة.

ثالثًا: المتقاعدين من سنة (2018) إلى غاية (2024):

الجدول رقم (04): المتقاعدين من سنة (2018) إلى غاية (2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
العدد	05	03	03	02	02	03	00

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

نلاحظ من خلال الجدول السابق بأن العمال المتقاعدين في تناقص وهو ما يفسره عدم الإستفادة من التقاعد النسبي.

رابعًا: تركيبة العاملين من حيث الجنس والمستوى الدراسي ونوع العقد المبرم:

الجدول رقم (05): تركيبة العاملين من حيث الجنس والمستوى الدراسي ونوع العقد المبرم

الجنس	ذكور	إناث
العدد	217	92

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن تركيبة عمال مؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط من حيث الجنس تغلب عليها الذكور بنسبة (70%)، وهو ما يعكس توجه الإناث للأعمال الإدارية وعدم اهتمامهم بالعمل في شبابيك البريد.

خامسًا: تركيبة العاملين من حيث المستوى الدراسي:

الجدول رقم (06): تركيبة العاملين من حيث المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	ثانوي أو أقل	تقني سامي	جامعي
العدد	48	10	251

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن النسبة الأكبر في تركيبة العاملين بمؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط من حيث المستوى الدراسي هي المستوى الجامعي، وهذا ما يعكس إستراتيجية المؤسسة في توظيف الموارد البشرية ذات المستوى الأكاديمي العالي.

سادسًا: تركيبة العاملين من حيث نوع العقد المبرم:

الجدول رقم (07): تركيبة العاملين من حيث نوع العقد المبرم

نوع العقد	عقد عمل دائم	عقد عمل محدود	عقد إدماج مهني	عقد إدماج مدعم
العدد	308	/	/	01

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

من خلال الجدول السابق نُلاحظ بأن كل العاملين يتمتعون بعقود عمل دائمة وهو ما يضمن لهم أريحية في العمل وبالتالي التركيز على رفع أدائهم.

سابعًا: تكوين الموارد البشرية بالمؤسسة:

الجدول رقم (08): تكوين الموارد البشرية بالمؤسسة

نوع التكوين	خارج المؤسسة	داخل المؤسسة
العدد	/	289

المصدر: المديرية الولائية لوحدة بريد الأغواط

نُلاحظ من خلال الجدول السابق بأن مؤسسة بريد الجزائر وحدة الأغواط تعتمد على التكوين الداخلي لمواردها البشرية، كما أن ما نسبتهم (93%) إستفادوا من التكوين خاصة فيما يخص الخدمات الجديدة التي تعرضها المؤسسة.

خُلاصة الفصل الثَّاني:

جاء الفصل الثاني لتجسيد البُعد التطبيقي لموضوع التدقيق الداخلي من خلال دراسة حالة واقعية لمؤسسة بريد الجزائر، وحدة الأغواط، خلال الفترة 2025/2024، حيث تم تسليط الضوء على البنية التنظيمية، المهام، والخصائص التشغيلية للمؤسسة محل الدراسة، باعتبارها نموذجاً يعكس الإطار العملي لممارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية العمومية الجزائرية.

من خلال عرض تركيبة المؤسسة وهيكلها التنظيمي، اتّضح أن مؤسسة بريد الجزائر، بوصفها مؤسسة ذات طابع مالي وخدماتي، تعتمد على منظومة تنظيمية هرمية تسمح بوجود آليات رقابة داخلية متعددة المستويات، إلَّا أن فعاليتها تبقى متفاوتة حسب الوحدة الإقليمية وطبيعة التخصصات والموارد المتاحة، وقد أظهرت وحدة بريد الأغواط نموذجاً تنظيمياً واضح المعالم، يُبرز محاولة لهيكلة الأعمال بما يتلاءم مع متطلبات الحوكمة والرقابة، غير أن ذلك لا يمنع وجود بعض الثغرات المرتبطة بتوزيع الصلاحيات وضعف التنسيق في بعض المجالات الوظيفية.

كما بيّنت الدراسة أن الخدمات المقدمة من طرف وحدة بريد الأغواط تتنوع بين خدمات مالية وبريدية وخدمات لفائدة الغير، ما يعكس الطابع المتعدد الوظائف للمؤسسة، ويُبرز في ذات الوقت الحاجة إلى تدقيق داخلي متخصّص ودقيق يغطي كل هذه المجالات لضمان الجودة والإمتثال، وفي هذا السياق، فإن حجم وتعقيد الخدمات يُشكّل تحدياً مستمراً أمام فرق التدقيق، لاسيما في ظل محدودية الموارد البشرية المدربة بشكل كافٍ في مجال الرقابة الداخلية الحديثة.

وفيما يتعلق بالعنصر البشري، فقد اتّضح أن المورد البشري، رغم مركزيته في إنجاح أي نظام رقابي، لا يزال بحاجة إلى دعم في مجالات التكوين والتأهيل التقني والمعرفي، ما يعوق تحقيق فعالية التدقيق الداخلي المطلوبة ويؤثر على جودة الرقابة والتنفيذ، كما أن ضعف التحفيز المهني والإداري يُعد من العوامل المؤثرة سلباً على أداء المدققين الداخليين.

إنَّ هذا الفصل، بقراءته التحليلية للمؤسسة محل الدراسة، يُبرز بشكل ملموس واقع التدقيق الداخلي في مؤسسة مالية جزائرية ذات طابع وطني، ويُمهّد لفهم أعمق لإمكانية تطوير أدوات الرقابة الداخلية، وتوجيه السياسات المؤسسية نحو المزيد من النجاعة، الاستباقية، والمساءلة في الأداء المالي والإداري.

الخـــاتمة

وفي الخِتام، وبعد التطرق إلى مُختلف الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية، من خلال دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر – وحدة الأغواط، تبيّن أنَّ التدقيق الداخلي يمثل أحد الركائز الأساسية لضمان الشفافية، الكفاءة، والمساءلة في أداء المؤسسات المالية، ويُعدُّ التدقيق الداخلي أداة رقابية وإدارية فعالة تساهم في تعزيز حوكمة المؤسسات وتحسين جودة اتخاذ القرار، لا سيما في ظل التحديات المالية والتنظيمية التي تعرفها المؤسسات الجزائرية في السنوات الأخيرة.

وقد كشفت الدراسة التطبيقية أن مؤسسة بريد الجزائر، رغم سعيها لتطوير آليات الرقابة الداخلية، لا تزال تواجه بعض الإكراهات المتعلقة بتنظيم وظيفة التدقيق الداخلي، كضعف الاستقلالية النسبية للمُدققين الداخليين، ونقص التكوين المستمر، إضافة إلى قصور في توظيف أدوات تكنولوجية متقدمة تسهم في دعم عمليات الفحص والتقييم.

كما أظهرت الدراسة أن وحدة بريد الأغواط، كعينة ممثلة، تسير ضمن إطار تنظيمي واضح، وتُبدي وعياً متزايداً بأهمية التدقيق الداخلي، إلَّا أن هذا الوعي يحتاج إلى ترجمة عملية عبر تمكين وظيفة التدقيق الداخلي من كامل الصلاحيات والموارد اللازمة لأداء مهامها بكفاءة.

ومن خلال ما سبق نستنتج مجموعة من **النتائج** والتي تتمثّل فيما يلي:

– أهمية التدقيق الداخلي برزت بوضوح في تعزيز الثقة في المعاملات المالية وتحقيق الانضباط المؤسسي، مما يجعله ضرورة لا خياراً في المؤسسات المالية الحديثة.

– لا تزال وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة بريد الجزائر خاضعة لبعض القيود البنيوية، لاسيما من حيث الموارد البشرية والتقنية.

– وجود خلط في بعض الأحيان بين وظائف التدقيق الداخلي والرقابة المالية التقليدية، مما يؤثر على فعالية الدور التقييمي والإستشاري الذي يُفترض أن يقوم به التدقيق.

– نقص في التكوين المستمر والتأهيل المهني للمُدققين الداخليين داخل مؤسسة بريد الجزائر، ما يُضعف من جودة التقارير الرقابية ودقة الملاحظات.

– عدم اعتماد ميثاق داخلي واضح ومفصل للتدقيق في بعض وحدات البريد، رغم أهمية هذا الميثاق في ضبط العلاقة بين المدقق والإدارة العليا.

– ضعف إستخدام الأدوات الرقمية والتحليلية الحديثة التي تساهم في الرفع من فعالية التدقيق الداخلي، خاصة في ظل التحول الرقمي الذي تعرفه المؤسسات المالية.

من خلال هذه الإستنتاجات المتوصّل إليها وبعد هذه الدراسة، تمَّ التوصّل إلى جملة من **الإقتراحات والحلول** وذلك من أجل تحسين تطبيق مُمارسة التدقيق الداخلي في المؤسسات المالية الجزائرية وخاصَّة وِحدة بريد الجزائر بولاية الأغواط، والتي تتمثَّل فيما يلي:

– تعزيز استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي داخل مؤسسة بريد الجزائر من خلال تقارير مباشرة للمدير العام أو مجلس الإدارة، بما يتماشى مع المعايير الدولية.

– العمل على تطوير ميثاق داخلي شامل للتدقيق يكون مُلزماً ويُحدد بوضوح الأهداف، المهام، الحقوق، والمسؤوليات.

– توفير برامج تكوين مستمر للمُدققين الداخليين في مجالات المحاسبة، تكنولوجيا المعلومات، وتقنيات التدقيق المعاصرة.

– إعتماد أنظمة رقمية متطورة لتدعيم عمليات التدقيق، بما في ذلك أدوات تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، لتحسين الأداء والنتائج.

– تعزيز ثقافة التدقيق الداخلي على جميع مستويات المؤسسة، خاصة عبر حملات تحسيسية داخلية حول أهمية دور التدقيق في تحسين الأداء المؤسسي.

– الإستفادة من تجارب مؤسسات بريدية دولية في تطوير وظيفة التدقيق الداخلي، خاصة تلك التي تعتمد نماذج حوكمة فعالة.

الملاحـــق

Direction Générale
Direction de la Normalisation et de la Qualité

Canevas
D'Audit Qualité Interne

DUPW : …… **Etablissement Postal : ……...**
Classe : …… **Code Postal :……...**
Chef d'Etablissement : ……... **N° TEL :……..**
Date d'Audit : …… **Auditeur : ……**

A- Aspect Extérieur								
1- Abords extérieurs	En bon état	☐	Moyen état	☐	En mauvais état	☐		
2- Emblème national	Existant	☐	Inexistant	☐	En bon état	☐	En mauvais état	☐
3- Signalétique :								
✓ Panneau indicateur 587	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐
✓ Enseigne lumineuse frontale	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐
✓ Enseigne lumineuse perpendiculaire	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐
<u>DANS LE CAS OÙ</u> les prestations suivantes sont fournies, servir les rubriques ci-dessous :								
✓ Enseigne Monétique	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐
✓ Enseigne Mobilis	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐
✓ Enseigne Western Union	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐
4- Boite aux lettres	Existante	☐	Inexistante	☐	Horaires affichés	☐	Non affichés	☐
5-Affichage des heurs d'ouverture et fermeture des BP	Horaires affichés	☐	Non affichés	☐				

B- Salle du Public								
1- Propreté de la salle	propre	☐	Moyennement propre	☐	sale	☐		
2- Eclairage artificiel	Suffisant	☐	Insuffisant	☐				
3- Aération	Bonne	☐	mauvaise	☐				
4- Climatisation	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon état	☐	Mauvaise état	☐
5- Vitrine Philatélique	Existant	☐	Inexistant	☐	Actualisée	☐	Non actualisée	☐
6- Sièges d'attente	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon état	☐	Mauvaise état	☐
7- Ecritoire	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon état	☐	Mauvaise état	☐
8- Batteries des Boites Postales	suffisantes	☐	Insuffisantes	☐	Bon état	☐	Mauvaise état	☐
9- Gestion de la file d'attente par ticket	Existante	☐	Inexistante	☐	fonctionne	☐	ne fonctionne pas	☐
10- Affichage relatif aux :								
- Prestations et produits d'Algérie Poste.	Existant	☐	Inexistant	☐	A jour	☐	Non a jour	☐
- Tarification des prestations fournies	Existant	☐	Inexistant	☐	A jour	☐	Non a jour	☐
11- Copy poste	Existante	☐	Inexistante	☐	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas	☐
<u>DANS LE CAS OU</u> le bureau ne fonctionne pas en mode IBP, veuillez renseigner les rubriques ci-dessous :								
12- Tableau signalétique globale	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐
13- Panneaux individuels des guichets	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon emplacement	☐	M. Emplacement	☐

C- Arrière-salle

1- Propreté des locaux	propre	☐	Moyennement propre	☐	sale	☐	
2- Eclairage artificiel	Suffisant	☐	Insuffisant	☐			
3- Aération	Bonne	☐	mauvaise	☐			
4- Climatisation	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon état	☐	Mauvaise état ☐
4- Mobilier des Agents	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon état	☐	Mauvaise état ☐
5- Affichage de notes et instructions de service (interne)	Existante	☐	Inexistante	☐			
6- Salle d'archives	Existante	☐	Inexistante		Bien agencée	☐	Mal agencée ☐
7- Versement des archives périmées au pilon	Versées	☐	Non versées	☐			
8- Vestiaires	Existant	☐	Inexistant	☐	bon état	☐	Mauvaise état ☐

D-Distribution

<u>DANS LE CAS OU</u> la prestation est assurée, veuillez renseigner les rubriques ci-dessous :							
1-Salle de factage	En bon état	☐	Mauvais état	☐			
2-Etiquetage des casiers de tri	Existant	☐	Inexistant	☐	Bon état	☐	En mauvaise état ☐
2-Cartographie	Existant	☐	Inexistant	☐			
3-Bulletin d'itinéraire	Etabli	☐	Non établi	☐	Tournée fluide	☐	Tournée chargée ☐
4-Courrier en instance	Délai acceptable	☐	Délai incceptable	☐	(Tolérance **48 heures**)		
5-Cabine des chargements	Existant	☐	Inexistant	☐			
5-Tenue des registres **(513 / 759)**	Renseigné	☐	Non renseigné	☐			

E- Exécution des prestations				
➢ CCP				
Ouvertures des **CCP personne physique** selon la procédure **N°02**.	existante ☐	inexistante ☐	Appliquée ☐	Non appliquée ☐
Ouvertures des **CCP personne morale (RP)** selon la procédure **N°03**.	existante ☐	inexistante ☐	Appliquée ☐	Non appliquée ☐
Vérification de la signature et de l'identité des clients	Appliquée ☐	Non appliquée ☐		
Attribution d'un N°CCP en temps réel	Atribué ☐	Non attribué ☐		
Edition des extraits de compte **CH 500**	Appliqué ☐	Non appliqué ☐		
Etablissement du **1er et 2eme** avis pour les carnets de chèques	Effectué ☐	Non effectué ☐		
Délai de garde et sécurité des carnets de chèques en instance **(1 mois)**	Respecté ☐	Non respecté ☐	Sécurisé ☐	Non sécurisé ☐
Séparation des carnets **CCP** saisie en **Code 1** et saisie en **code 3**	Effectué ☐	Non effectué ☐		
Commande de carte magnétique à partir du BP	Effectué ☐	Non effectué ☐		
Le Délai de garde et sécurité des cartes et codes	Respecté ☐	Non respecté ☐	Sécurisé ☐	Non sécurisé
Attribution de code confidentiel internet	Effectué ☐	Non effectué ☐		
Mise à jour des données des titulaires de comptes **CCP** selon l'instruction **N°001/DGAP/DDMSFP/2012 du 25/01/2012**	Existante ☐	Inexistante ☐	Appliquée ☐	Non appliquée ☐
➢ CNEP				
Ouverture de compte **CNEP** selon la procédure **N°13 (PV)**	Existante ☐	Inexistante ☐	Appliquée ☐	Non appliquée ☐
Versements **CNEP** selon la procédure **N° 13**	Existante ☐	Inexistante ☐	Appliquée ☐	Non appliquée ☐

Remboursements **CNEP** selon la procédure **N° 14**	Existe ☐	Inexistante ☐	Appliquée ☐	Non appliquée ☐
Sécurisation des livrets **CNEP** en instance	Sécurisé ☐	Non sécurisé ☐		
➢ **MANDATS**				
Emission et paiement des **mandats TEF**	Opérée ☐	Non opérée ☐		
Paiement des mandats internationaux	Effectué ☐	Non effectué ☐		
Paiements des mandats Western Union	Effectué ☐	Non effectué ☐		
➢ **ENCAISSEMENT DES FACTURES**				
ADE, Sonelgaz, Orascom, ATM Mobilis, GSM, Thuraya, Cetelem, El Baraka, Société Générale, AT fixe	ADE ☐	Sonalgaz ☐	Orascom ☐	ATM Mobilis ☐
Encaissement des droits d'inscription scolaire l'ONEFD, Encaissement ADSL d'Algérie Télécom, SEAAL,	GSM ☐	Thuraya ☐	Cetelem ☐	El baraka ☐
	Societé generale ☐	ONEFD ☐	ADSL ☐	SEAAL ☐
	AT fixe ☐			
➢ **BILLETS USAGES**				
Montant	important ☐	réduit ☐		
Reversement	fréquent ☐	peu fréquent ☐		

N.B : *Les procédures citées ci dessus sont celles inscrites dans* ***le manuel de mise en conformité des procédures relatives aux opérations financières*** *avec les obligations de la loi 05.01 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme validé le 08.08.2011.*

F- Equipements

1-GAB	Existant	☐	Inexistant	☐	Approvisionné	☐	Non approvisionné ☐
2- Etat du GAB	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas	☐	En bon état	☐	En mauvais état ☐
3- Micro-ordinateurs	Suffisants	☐	Insuffisants	☐	En bon état	☐	En mauvais état ☐
4- Imprimantes	Suffisantes	☐	Insuffisantes	☐	En bon état	☐	En mauvais état ☐
5- Onduleurs	Suffisants	☐	Insuffisants	☐	Fonctionnent	☐	Ne fonctionnent pas ☐
6- Caisses automatiques	Existantes	☐	Inexistantes	☐	Fonctionnent	☐	Ne fonctionnent pas ☐
7- Compteuses de billets	Existantes	☐	Inexistantes	☐	Suffisant	☐	Insuffisant ☐
8- Lecteur de cartes	Existant	☐	Inexistant	☐	Fonctionnent	☐	Ne fonctionnent pas ☐
9- Balances	Existantes	☐	Inexistantes	☐	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas ☐
10- Machine à oblitérer	Existante	☐	Inexistante	☐	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas ☐
11- Machine à affranchir	Existante	☐	Inexistante	☐	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas ☐
12- Fax	Existant	☐	Inexistant	☐	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas ☐
13- Télex	Existant	☐	Inexistant	☐	Suffisants	☐	Insuffisants ☐
13- Coffres forts / Chambres fortes	En bon état	☐	En mauvais état	☐	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas ☐
14- Bornes Multimédia**.**	Disponible	☐	Indisponible	☐	Fonctionne	☐	Ne fonctionne pas ☐

I- H- Gestion du Personnel

-Effectif total.	Nombre……		Suffisant	☐	Insuffisant	☐	
-Feuille de présence.	Existante	☐	Inexistante	☐	Emargée	☐	Non émargée ☐
Tenue règlementaire : -Agent de guichet.	Disponible	☐	Indisponible	☐	Portée	☐	Non portée ☐
-Agent de sécurité	Disponible	☐	Indisponible	☐	Portée	☐	Non portée ☐
-Facteur.	Disponible	☐	Indisponible	☐	Portée	☐	Non portée ☐
-Comportement des agents	satisfaisant	☐	Insatisfaisant	☐			

I- Traitements des Réclamations

1- Registre des Doléances	Existant	☐	Inexistant	☐	Exploité	☐	Non exploité ☐
2- Délais de Traitement de la réclamation	Respectée	☐	Non respectée	☐			
3- Analyse du nombre de réclamations par nature	établie	☐	Non établie	☐			
4- Disponibilité d'un agent pour la réception des réclamants.	Disponible	☐	Indisponible	☐			

J- Disponibilité des stocks

1-Imprimés	Suffisants	☐	Insuffisants	☐	Imprimés manquants :……
2-Mandats	Suffisants	☐	Insuffisants	☐	Mandats manquants :……..
3-livrets CNEP	Disponible	☐	Non disponible	☐	Consommables manquants :……..
4-Consommables	Suffisants	☐	Insuffisants	☐	
5-Conservation des imprimés	sécurisé	☐	Non sécurisé	☐	

K- Disponibilité des produits à valeur ajoutée

1- Timbres	Suffisants	☐	Insuffisants	☐	Timbres manquants :…Timbres fiscaux……...	
2- Cartes téléphoniques et autres cartes	Suffisants	☐	Insuffisantes	☐	Cartes manquantes :……...…….	

L- Pannes

1- Type de liaison	Plate-forme IP	☐	X25	☐	Mobi-connect ☐	
2- Fréquence des pannes de visu	Peu fréquentes	☐	Fréquente	☐	(fréquentes si > 2 fois/J)	
3- Durée des pannes de visu	Réduite	☐	Importante	☐	(Importante si > 15 minutes)	
4- Registre des pannes	Existant	☐	Inexistant	☐	Renseigné ☐	Non renseigné ☐
<u>DANS LE CAS OU</u> le bureau dispose d'un GAB, veuillez renseigner les rubriques ci-dessous :						
5- Fréquence des pannes du GAB	Peu fréquentes	☐	Fréquente	☐	(fréquentes si > 2 fois/J)	
6- Durée des pannes du GAB	Réduite	☐	Importante	☐	(Importante si > 15 minutes)	
1-Registre des pannes du GAB	Existant	☐	Inexistant	☐	Renseigné ☐	Non renseigné ☐

M- Sécurité

1-Sécurité des locaux (porte et barreaudage renforcés).	Existante	☐	Inexistante	☐		
2- Système d'alarme	Existant	☐	Inexistant	☐	Fonctionne ☐	Ne fonctionne pas ☐
3- Hurleur	Existant	☐	Inexistant	☐	Fonctionne ☐	Ne fonctionne pas ☐
4- Extincteurs	Existants	☐	Inexistants	☐	Valide ☐	Non valide ☐
5- Occupation de logement d'astreinte par le receveur.	Occupé	☐	Non Occupé	☐		

	Observations
Auditeur(s)	…… …… …… ……

	Mesures à prendre	Délais d'exécution
DUPW	…… …… …… …… …… ……	…… …… …… …… …… ……

Visa du Chef d'Etablissement

Visa auditeur(s)

Visa du DUPW

قائمـــة المراجع والمصادر

أوَّلًا: الأطروحات والمذكرات:

01 – همكة محمد، الإطار المتكامل للتدقيق الداخلي في البنوك التجارية الجزائرية على ضوء مبادئ الحوكمة –دراسة حالة– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د تخصص تدقيق ومراقبة التسيير شعبة علوم مالية ومحاسبة، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2022/2021.

02 – إلياس صالح وداودي إسلام، تحديات التدقيق المالي والمحاسبي في المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2021/2020.

03 – بن خضرة سهام، وسائل التدقيق المحاسبي والمالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي تخصص: تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم، السنـــة الجامعيـــــة 2015./2014

04 – بن دحمان مريم، التدقيق المحاسبي كأداة فعالة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة وحدة الذبح والتحويل بوقيرات، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاد الماستر، شعبة: محاسبة ومالية، التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، السنة الجامعية 2017/2016.

05 – حجاج فاطمة وبن عريمة سعاد، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية –دراسة ميدانية بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري OPGI، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: تدقيق ومراقبة مالية، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعيـــة 2022/2021.

06 – حمراس مصطفى محمود، لطرش محمد نور اليقين، التدقيق البنكي في المؤسسات المصرفية، مذكرة تخرج مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2020./2019

07 – خولة بوتلي وسميرة بن العيد، أهمية التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي لجودة عملية التدقيق دراسة ميدانية مؤسسة سونلغاز ومكتب محافظ الحسابات، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي الميدان: علوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية فرع علوم مالية ومحاسبة تخصص: محاسبة وتدقيق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، السنة الجامعية 2022/2021.

08 – درقاوي إيمان وبوخاري حنان، أهمية المعلومة المالية في تفعيل دور التدقيق المحاسبي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة، التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2022/2021.

09 – طبشي عبد الحليم وخويلدات محمد الأمين، مساهمة التدقيق المحاسبي في فعالية مراقبة التسيير دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ورقلة للفترة (2021–2022)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، فرع: علوم مالية ومحاسبة، تخصص: تدقيق ومراقبة التسييـــر.

10 – مغالط فتيحة، التدقيق المحاسبي كألية في ترشيد الأداء في مؤسسة دراسة حالة ميناء مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الشعبة: مالية ومحاسبة، التخصص: التدقيق محاسبي ومراقبة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، السنة الجامعية 2019/2018.

ثالثًا: المقالات والمجلات:

01 – أميرة بوباطة ومصطفى بودرامة، دور لجان التدقيق في تعزيز التدقيق الداخلي لتفعيل وإرساء متطلبات حوكمة الشركات، مجلة إنارة للدراسات الاقتصادية، الادارية والمحاسبيـــــة، المجلـــد –02، العدد 01، جـــوان 2021.

02 – بن عسلة محمد الأمين وبلهاشمي أمينة، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية مؤسسة بريد الجزائر أنموذجا، Revue Algérienne d'Economie de gestion Vol. 18, N°: 02– 202.

03 – بوعزة عبيد بشير وبوشيخي بوخرص، واقع التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مؤسسة سوناطراك–، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02، سنة 2022.

04 – زهرة عباس ونجوى بن عويدة، التدقيق الداخلي كأحد أهم الآليات الداخلية لتجسيد مبادئ حوكمة الشركات، مجلة بحوث متقدمة في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال، المجلد 03 العدد 04، السنة 2022.

05 – شدري معمر سعاد ورشام كهينة، أثر كفاءة المدقق الخارجي على تحسين جودة التدقيق بالاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي –دراسة ميدانية من وجهة نظر محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين–، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 12، العدد: 01، جانفي 2022.

06 – هواري منصوري، التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق –دراسة تحليلية لواقع بيئة الجزائر– ، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 4, No. 5, 2021.

رابعًا: النصوص القانونية:

01 – القرار رقم: MPTIC / SP002 المؤرخ في 21/01/2010 المحدد لإعادة تنظيم المؤسسة العمومية ذات طابع تجاري وصناعي البريد الجزائر"، المديرية الفرعية للوسائل والموارد البشرية، وحدة البريد الولائية بالأغواط.

خامسًا: موقع إلكتروني:

01 - Alger poste .dz https://www.poste.dz/page/historique